رابعًا: ما بعد العدوان على غزة

غزة ما بعد العدوان وإعادة الإعمار

د. بشير سعيد أبو القرايا

مقدمة:

وصلت إحصاءات العدوان على قطاع غزة خلال ٢٢ يومًا (٢٠٠٨/١٢/٢٧- ٢٠٠٩/١/١٨) إلى ١٣٣٠ شهيدًا، ونحو ٥٠٠٠ جريح فلسطيني، منهم ٤٣٪ من النساء والأطفال. وأصبح هناك ٥٠٠٠ أسرة في غزة تعيش التشتت بعد أن فقدت المأوى. ووفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم تدمير البنية التحتية لقطاعات الخدمات العامة، وتدمير مباني المؤسسات العامة، والتجمعات والممتلكات الخاصة، والمؤسسات الصحية والتعليمية والرياضية، ومباني وكالة الأونروا، مما أدى إلى شلل كامل في الحياة الاجتماعية. ووفقًا لإحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تم تدمير نحو ٢٤٠٠ منزل بشكل كلي، و٢٨ منشأة مدنية عامة من بينها وزارات ومقار بلديات ومحافظات ومرافئ صيادين. وتم تدمير مبنى المجلس التشريعي، و٢١ منشأة خاصة شملت مطاعم وصالات أفراح ومنتجعات سياحية وفنادق، فضلا عن تدمير ٣٠ مسجدًا بشكل كلي، و١٥ مسجدًا بشكل جزئي، و١٠ مؤسسات خيرية، و١٢١ ورشة صناعية وتجارية بشكل كلي، وتم إلحاق أضرار بنحو ٢٠٠ ورشة أخرى. كما تم أيضًا تدمير ٥ مصانع، و٦٠ مقر شرطة، وخمس مؤسسات إعلامية، ومؤسستين صحفيتين، و٢٩ مؤسسة تعليمية، وما يقرب من ٨٠٪ من الأراضي الزراعية والمحاصيل في قطاع غزة. وقد أشارت تقديرات الجامعة العربية إلى أن حجم الركام والأحجار الناجمة عن التدمير وصل إلى ٦٠٠ ألف طن[١].

أولاً- متطلبات الإعمار:

نتيجة الدمار الهائل الذي خلّفه العدوان الصهيوني على قطاع غزة، فقد أصبح هناك حاجة، وفقًا للتقديرات الفلسطينية، إلى إعادة بناء ما بين ٢٠ ألفًا و٢٥ ألف وحدة سكنية بتكلفة ملياري دولار[٢]. ووفق تقديرات أخرى الحاجة إلى ٨٥٠ مليون دولار تكلفة إعادة بناء ٢٠ ألف وحدة سكنية، و٨٨٠ مليون دولار لإعادة بناء المباني الحكومية والمؤسسات العامة من بلديات ونوادٍ رياضية، و٦٥ مليون دولار لإعمار المساجد والجمعيات الخيرية، و١٠٠ مليون دولار لإعادة بناء المطار والميناء، هذا فضلا عن ٤٠ مليون دولار لإعادة بناء مئات المدارس والجامعات ورياض الأطفال، و٥٥ مليون دولار للمصانع والورش وآليات الدفاع المدني ومراكب الصيد والسيارات الخاصة والعامة. إلى جانب تخصيص ٧٥ مليون دولار للطرق والجسور ومياه الشرب والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والهاتف، و٤٠ مليونًا للصوبات الزراعية ومزارع الثروة الحيوانية[٣].

ثانيًا- الإعمار من منظورين مختلفين:

رغم أن الأصل في معنى الإعمار أنه ظاهرة تنموية إنسانية تطوعية تزداد الحاجة إليها عندما يتعرض مجتمع إنساني ما إلى كارثة أو حرب أو عدوان، إلا أن ارتباط عملية الإعمار بالواقع السياسي يؤدي عادة إلى تسييسها واستخدامها كورقة ضغط على الآخرين يوظفها صانع القرار الوطني والإقليمي والدولي لخدمة أهدافه، خاصة إذا أتت عملية الإعمار المطلوبة على خلفية صراع ممتد بين استعمار استيطاني إحلالي تسانده القوى العظمى وسكان أصليين يتعرضون لشتى محاولات الاستئصال والإلغاء والعدوان

المستمر، مما يجعلهم بحاجة إلى الإعمار بين الحين والآخر. غير أن هذا الإعمار حينما يأتي من العدو فإنه يكون مسيسًا بشكل عميق في اتجاه مصلحته وتحقيق أهدافه التي تقوم أساسًا على تقديم الطرف صاحب الحق مزيدًا من التنازلات أهمها التخلي عن حقه في المقاومة. وعادة ما يكون الاختلاف في شروط التنفيذ التي ينبغي أن يرضخ لها الطرف الأضعف، وعادة ما يكون هو الجهة المستفيدة من الإعمار بشكل مباشر، هو العنوان الأبرز لمعنى التسييس والضغط السياسي. وبطبيعة الحال فإن هذه الشروط تخفي وراءها أهدافًا تتعارض مع مصلحة الجهة المستفيدة من الإعمار.

وتختلف النظرة لمفهوم الإعمار من طرف إلى آخر وفقًا لمعايير المصلحة الخاصة. وتميز الدراسة بوجه عام بين حالتين للإعمار على مستوى الواقع: حالة تكون فيها الجهة المستفيدة من الإعمار متماسكة وقوية وموحدة، وحالة تكون فيها متفرقة ومنقسمة إلى قسمين مختلفين ومتضادين. كما تميز الدراسة أيضًا بين نوعين من الإعمار وفقًا لمصدر الجهة القائمة بالإعمار: الإعمار الحقيقي، والإعمار العدو. الإعمار الحقيقي هو الذي تتوافر فيه الجوانب الإنسانية ويكون خاليًا من التسييس والضغط والمواجهة، كما أنه يقوم به بالأخص جهات خارجية تربطها بالجماعة أو المجتمع المستفيد من الإعمار روابط مصيرية مشتركة. أما الإعمار العدو فهو مفهوم يندرج ضمن منظومة من المفاهيم المعاكسة التي درج على استخدامها عدو هذه الجماعة ومساندوه الذين لا يعدّون في حقيقتهم سوى قوى استعمارية أم منشئة له، بهدف إضعاف الطرف المستفيد من الإعمار وإرضاخه لشروطهم.

وباستعارة مفاهيم الإمام الغزالي، يمكن بعبارة أخرى التمييز بين نوعين من الإعمار: الإعمار النافع، والإعمار الضار. الإعمار النافع هو الإعمار الحقيقي الذي يأتي من الأشقاء الذين لا يبتغون من تقديم العون سوى أن تكون خالصة لوجه الله تعالى، ويأتي من الأصدقاء ومن أصحاب التوجه الإنساني الذين أحسوا بالظلم الذي وقع على هذه الجماعة دون أن يكون لهم أي هدف سياسي أو مصلحة خاصة سوى الهدف الإنساني النبيل. أما الإعمار الضار، فهو الإعمار العدو، أي الإعمار الذي يأتي من العدو ومن مسانديه لتتحقق فيه مصالحه على أكمل وجه، وخاصة بعد أن فشلت وسائله السابقة التي في طليعتها استخدام القوة العنيفة والإرهاب والعدوان بحق الشعب الموجه إليه الإعمار الضار.

على صعيد الحالة الغزاوية أو الغزية، تختلف شروط الإعمار وأهدافه من منظور إلى آخر، فهناك منظور فلسطيني، وهناك منظور عربي، ومنظور صهيوني، ومنظور غربي. بالنسبة للمنظور الفلسطيني، تنظر سلطة محمود عباس في رام الله

تختلف النظرة لمفهوم الإعمار من طرف إلى آخر وفقًا لمعايير المصلحة الخاصة

للإعمار على أنه وجوب ورود أموال الإعمار إليها، وما لم تقله هو حتى يتسنى لها القدرة على مواجهة حماس وإضعافها. أما الإعمار عند حكومة حماس في غزة فيتركز مفهومه في وجوب ورود الأموال إليها كي تفوّت على سلطة عباس امتلاك ورقة ضغط جديدة عليها. وبالتجرد من هذا الشقاق والنظر بروح المسؤولية الوطنية فعملية الإعمار من المنظور الفلسطيني تمثل معركة لدعم الانتصار تخوضها المقاومة، تتطلب فتح المعابر وإدخال المواد اللازمة للإعمار، والتنسيق بين جميع الجهات، والشفافية الكاملة في التنفيذ، والمساندة الإعلامية[٤]. المنظور العربي يتقاسمه ثلاثة تيارات: تيار رسمي تمثله دول الاعتدال تساند فيه سلطة عباس في مواجهة سلطة حماس، على خلفية مواجهة أنظمتها الحاكمة للتيار الإسلامي المعارض لها في الداخل؛ حيث تنظر إلى حماس على أنها امتداد لهذا التيار، وهي ترى أن الأموال ينبغي أن ترسل من خلال سلطة عباس، وتيار رسمي تمثله دول المانعة المؤيدة للمقاومة وترى أن تذهب الأموال مباشرة إلى غزة، وتيار شعبي مؤيد أن تذهب جهود الإعمار إلى مستفيديها مباشرة وبأي وسيلة كانت.

يتعامل المنظور الصهيوني والمنظور الأمريكي والغربي مع إعادة الإعمار على أنه آلية جديدة لمواصلة فرض الحصار، تُوظف لإحداث ضغط جديد على المقاومة، واستغلال ورقة المأساة الإنسانية لتحقيق مآرب سياسية، ودفع المقاومة للذهاب إلى الحوار بشروط مسيسة، ولقبولها بحلول تُرضي الكيان الصهيوني[٥]. من هذا المنظور، تعكس عمليات إعادة إعمار قطاع غزة ترتيبات وضعتها الدول الغربية المانحة، وتحديدًا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ليس للمانحين العرب أو للفلسطينيين أي دور فيها[٦]، وذلك من أجل استخدامها كورقة ضغط على الشعب الفلسطيني بهدف إضعاف المقاومة ودفع قيادته إلى تقديم المزيد من التنازلات لصالح الكيان الصهيوني. وبوجه عام يمثل انتقال الصراع من حرب ساخنة إلى حرب إعمار باردة، أولوية وطنية فلسطينية في المرحلة الحالية[٧]، وهي مرحلة، كما قال محمد حسنين هيكل، تشهد محاولة تصفية المقاومة بسلاح الإعمار[٨].

ثالثًا- أموال الإعمار والخلاف حول آلية ضخها:

رغم مشاركة وفود من ٨٧ دولة ومؤسسة دولية في مؤتمر إعمار غزة (شرم الشيخ، ٢٠٠٩/٣/٢)، على رأسها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاعتدال العربي[٩]، إضافة لتنظيمات مختلفة لم تكن حركة حماس من بينها، إلا أن التعويل الأكبر يقع على الأموال العربية، فهي العمود الفقري

لمشروع إعادة الإعمار، وخاصة أن الزعماء العرب كانوا قد أبدوا في قمة الكويت الاقتصادية (يناير ٢٠٠٩) استعدادهم منذ اللحظة الأولى لتقديم كل الأموال اللازمة التي تحتاجها عملية إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي[١٠].

وفي حين تطلبت إعادة الإعمار أموالا قدرت بما يفوق ٣ مليارات دولار، ورصد وزراء الخارجية العرب في مشروع قرار أولي مبلغ ٢ مليار دولار لإعمار غزة و٥٠٠ مليون دولار لدعم السلطة الفلسطينية، وتأملت السلطة من جانبها جمع ٢,٧٨ مليار دولار خلال المؤتمر، منها ١,٣٣ مليار دولار لإصلاح الدمار في غزة، نجد أن الفلسطينيين حصلوا على ٤ مليارات و٤٨١ مليون دولار من التبرعات، منها: السعودية مليار دولار، الكويت نصف مليار، قطر ربع مليار. وقفزت التبرعات بشكل كبير خلال مؤتمر شرم الشيخ، خاصة أن عددًا كبيرًا من الدول العربية أعلنت عن تبرعاتها خلاله[١١]، ومن بينها دول الخليج التي أعلنت خلال اجتماع مجلس التعاون الخليجي الطارئ (فبراير ٢٠٠٩) إنشاء صندوق خليجي لإعادة إعمار غزة[١٢]، حدد رأسماله خلال مؤتمر المانحين في شرم الشيخ[١٣].

وجاء إجمالي المساهمات في إعادة الإعمار: السعودية مليار دولار، أمريكا ٩٠٠ مليون دولار[١٤]، فنلندا ٤٠ مليون دولار، قطر ٢٥٠ مليون دولار، الصين ١٥ مليون دولار، الكويت ٥٠٠ مليون دولار، النمسا ٣,٥ مليون دولار، الاتحاد الأوروبي ٥٥٢ مليون دولار، هولندا ٢,٥ مليون دولار، الإمارات ١٧٤ مليون دولار، قبرص ١,٦ مليون دولار، الجزائر ١٠٠ مليون دولار، لبنان مليون دولار، إيطاليا ١٠٠ مليون دولار، اليابان٢٠ مليون دولار، وبريطانيا ٤٣ مليون دولار[١٥].

ورغم وجود توافق دولي حول استمرار الآليات الدولية المتبعة في ضخ الموارد اللازمة لإعادة الإعمار[١٦]، وعدم قيام المؤتمر بإنشاء آليات جديدة لتمويل عمليات إعادة الإعمار، فقد وقع خلاف بين الدول العربية والدول المانحة بشأن آليات الإعمار. إذ تمسكت الدول الأوروبية بالآلية الأوروبية (بيجاس)، في حين تمسك الأمريكيون بآلية وكالة التنمية الأمريكية، وتمسك الخليجيون بأن يتم التمويل من خلال صندوق الخليج. علاوة على أن المؤتمر لم يقم بتحديد الجهة التي ستتولى الإشراف على المساعدات المقدمة من الدول المانحة لإعادة الإعمار، كما لم يحدد تاريخ البدء في عمليات إعادة الإعمار[١٧].

رابعًا- جهود الإعمار:

تميز الدراسة بين نوعين من الجهود: جهود حكومية رسمية، وجهود شعبية وأهلية. الأولى ذات طابع سياسي، توظف فيها جهود الإعمار لتحقيق مصلحة لهذا الطرف أو ذاك، بل إن الطرف الأقوى -متمثلا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- يحاول أن يدفع جهود الإعمار في اتجاه تحقيق المصالح الإسرائيلية وإلزام جميع الدول المساهمة في الإعمار بما فيها الدول العربية باتباع الشروط التي تحددها الدول الغربية. أما الجهود الشعبية والأهلية وما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية فإنها تعكس جهودًا تطوعية إنسانية خالية من أي شكل من أشكال التسييس، رغم أنها تتعرض في بعض الأحيان لتدخلات الدول.

١- الجهود الرسمية:

وفيها يُميز بين الجهود الرسمية العربية والجهود الرسمية الغربية. تحاول الجهود العربية توظيف عمليات الإعمار لما فيه تحقيق المصلحة الفلسطينية مع السعي إلى قبول أقل الضغوطات الممكنة من الغرب. وتأتي التحركات المصرية والخليجية في طليعة الجهود العربية المبذولة في هذا السياق. أما الجهود الغربية فإنها تحرص على توظيف عمليات الإعمار لما فيه تحقيق الصالح الصهيوني الذي مازالت تعتبره امتدادًا للحضارة الغربية ومصالحها العليا.

أ- التحرك المصري:

يتركز في جانبين: الأول اقتراح خطة تقضي بتشكيل لجنة بين فتح وحماس تكون مسؤولة أمام حكومة سلام فياض عن إعادة الإعمار بينما توفر حكومة حماس في غزة المقرات وسبل النقل والإمداد، لكن حماس لم تقبل بالخطة واعتبرت أن ذلك سيعطي شرعية لحكومة فياض[١٨]. أما الجانب الثاني فتمثل في إقامة مصر مؤتمرًا دوليًا عن إعمار غزة والحصول على تعهدات دولية في البيان الختامي بدفع أربعة مليارات و481 مليون دولار أمريكي لإعمار القطاع خلال العامين المقبلين، بشكل فاق سقف المطالب الفلسطينية[١٩]. وتستند الرؤية المصرية الرسمية لقضية إعادة الإعمار على: حشد دعم عربي ودولي لتوفير الموارد المالية اللازمة، وتحقيق السلام العادل باعتباره الضمانة الحقيقية لعدم تدمير ما يعاد بناؤه وإعماره. ويحمل ذلك دلالة على أن الدعم سيوجه لسلطة رام الله التي تحظى باعتراف أمريكي ودولي.

المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار:

عُقد «المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة» (شرم الشيخ، ٢٠٠٩/٣/٢) بمشاركة ٧١ دولة ونحو ١٦ منظمة دولية، تعهد فيه المشاركون بتقديم ٤,٤٨١ مليار دولار خلال العامين المقبلين، فضلا عن المساهمات العربية فيكون الإجمالي ٥ مليارات و٢٠٠ مليون دولار. طرحت السلطة الفلسطينية خلال المؤتمر خطة مفصلة للإعمار: «الخطة الفلسطينية للإغاثة المبكرة وإعادة إعمار غزة»، بقيمة مليارين و٨٠٠ مليون دولار، شملت مشاريع لإعادة إعمار غزة وعجز

موازنة ٢٠٠٩. اتفق المشاركون على أن يتم تقديم المساعدات من خلال المالية الفلسطينية والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل، ومنها: البنك الدولي، بنك التنمية الإسلامي، والآلية الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة وتلك التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية لإنعاش القطاع الخاص، وتنمية الاستثمار ووضعه تحت تصرف المانحين الدوليين. وقد جاء أكثر الدعم من دول الخليج تليها الولايات المتحدة ثم المفوضية الأوروبية ثم بريطانيا وإيطاليا والجزائر. ومن ضمن المبادرات طرح رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو بيرلسكوني مشروع مارشال لدعم اقتصاد فلسطين وإعادة إعمار الأراضي الفلسطينية وتحسين المستوى الصحي الاقتصادي للشعب الفلسطيني[٢٠].

ورغم أن محاور المؤتمر بالأساس هي إنسانية، إلا أنه قد لوحظ تطرق المؤتمر للعديد من القضايا السياسية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي من بينها قضايا المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وغيرها[٢١]. حيث تتجاوز الرؤية المصرية في نجاح مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة الدعم المادي وتطرح مبادرات للسلام. حيث أطلق المؤتمر مبادرات تجاوزت تقديم الدعم للفلسطينيين، بل وصلت إلى التوافق حول ضرورة التوصل لسلام خلال عام ٢٠٠٩. ومن الملاحظ على المؤتمر عزل وتهميش حماس وممارسة مزيد من الضغوط الدولية عليها لإجبارها على قبول حلول وسط أو تسوية فيما يتعلق بسيطرتها على غزة. وعلى العكس من ذلك حرص المؤتمر على دعم سلطة عباس وخطة حكومته الخاصة بإعادة الإعمار. كما لوحظ غياب الضمانات بعدم تكرار إسرائيل تدمير وتخريب ما سيتم إعادة إعماره[٢٢].

ورغم أنه من وجهة نظر القانون الدولي، يحق للفلسطينيين وللسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب مقاضاة إسرائيل جنائيًا ومطالبتها بتعويضات عما أحدثته من دمار للأحياء السكنية والمدنية في غزة، وذلك أمام محاكم الاختصاص الجنائي العالمي الموجودة في أكثر من عشر دول أوروبية لدفعها لإنشاء محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمطالبة بتعويضات عن الأضرار المادية من أجل إعمار غزة[٢٣]، ورغم أن المؤتمر وجّه رسالة واضحة لإسرائيل حول مسؤوليتها عما ارتكبته، إلا أنها تخرج كل مرة من دون حساب أو عقاب كأنها فوق القانون الدولي. لذلك دعا عمرو موسى –الأمين العام للجامعة العربية– إلى توفير ضمانات لعدم تدمير قطاع غزة مجددًا، مطالبًا الاحتلال الإسرائيلي بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني. وأكد أن إعفاء إسرائيل من هذا الالتزام يعد كارثة سياسية بل وسقطة حضارية. ويثور تساؤل هنا: لماذا يتم استثناء إسرائيل من تبعاتها المالية؟ وينبغي تحميلها مسؤولية هذا الدمار كي لا تُقدِم مرة أخرى على تدمير ما يتم إعماره بأموال الدول المانحة. ولا يُخشى فقط أن تُعفى إسرائيل من مسؤولية التعويض أو المساهمة ماليًا في اعادة الإعمار فقط، وإنما تخرج المستفيد الأكبر من هذه العملية، من حيث الاستيلاء على أموال إعادة الإعمار بطرق غير مباشرة، مثل توريد الأسمنت والحديد ومستلزمات البناء من قِبل شركاتها، فهي التي تتحكم في المعابر وتحدد من يدخل وما يدخل[٢٤].

ومن الملاحظ أن الموقف الأوروبي الرسمي تجنب إدانة العدوان وحرص على تبريره بالدفاع عن النفس، في حين رفضت لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي إدانة العدوان وإيفاد لجنة تقصي حقائق في غزة. بل إن الدول الأوروبية أسرعت بإرسال سفنها الحربية إلى شواطئ غزة لمنع تهريب السلاح إلى حماس. وهي مواقف تعكس ثلاثة مفاهيم ثابتة أصبحت تحكم إطار التفكير الأوروبي: الارتباط الوثيق بالسياسة الأمريكية في المنطقة، الاعتقاد بأن إسرائيل بكل ممارساتها المدانة الدولية ما زالت تمثل امتدادًا للحضارة الأوروبية كلها، التوجس من التأثيرات الأيديولوجية والأمنية للنزاع العربي الإسرائيلي على الدول الأوروبية، فضلا عن تقديرهم بأن ضعف ردود الفعل العربية يعكس عزوفًا عن تفعيل الأدوات السياسية التي يمتلكها العرب للرد على التجاوزات الأوروبية[٢٥].

ولذلك فإن عملية إعادة الإعمار لا تعتمد فقط على تعبئة أكبر قدر ممكن من التمويل والمساعدات، وإنما تظل وفق الرؤية المصرية الرسمية رهنًا بعدد من الاعتبارات والتحديات، أولا: سرعة التوصل إلى اتفاق التهدئة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بما يضمن فتح المعابر أمام مستلزمات البناء وإعادة الإعمار –وضرورة التزام الجانبين بالتوصل إلى سلام. ثانيًا: تحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية والفصائل، وتشكيل حكومة وفاق وطني تتولي الإشراف على إعادة الإعمار بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية تضمن وصول فوائدها للشعب الفلسطيني في غزة، ولا تتعامل مع مواردها المالية كغنائم حرب وتنأي بها عن الفصائل. ثالثًا: الاتفاق على آلية دولية تحظى بثقة المانحين تتولى تلقي مساهماتهم وتوجهها لعملية إعادة الإعمار في إطار الشفافية والمحاسبة. رابعًا: تفعيل دور الأمم المتحدة كمظلة لجهود إعادة الإعمار وتحقيق التنسيق بين وكالاتها ذات الصلة وتعزيز دور وكالة الأونروا على وجه الخصوص. وخامسًا: الضغط على الكيان الإسرائيلي للسماح بدخول المواد الأساسية مثل مواد البناء ومستلزمات المدارس، فالدعم المالي الذي قدمته الدول في مؤتمر شرم الشيخ لن يقود إلى إعادة الإعمار بدون إدخال البضائع الأساسية وإنهاء تام للحصار الاسرائيلي المفروض على غزة. وعليه، فإن عملية إعادة

الإعمار سوف تتعثر[٢٦]. ومن ثم، فالجانب الصهيوني سيلعب دورًا في إعادة الإعمار. لذلك «طالب المؤتمر إسرائيل بالاحترام الكامل للقانونين الدولي والإنساني ووقف استهداف تدمير البنية التحتية والاقتصادية لغزة»[٢٧]. فضلا عن أنه قد تم تشكيل إطار خماسى دولي لمتابعة أعمال المؤتمر مكون من: لجنة متابعة مؤتمر باريس (فرنسا والنرويج)، اللجنة الرباعية الدولية، المفوضية الأوروبية، ومصر. وهكذا تعد مصر جسرًا حيويًا بين المانحين الدوليين وعلى المستوى العربى[٢٨].

ويرى محمود عباس من وجهة نظره أن رسائل المؤتمر تعكس جاهزية دولية متكاملة لدعم إعمار غزة، وثقة دولية بالأداء المالي الفلسطيني، واستعداد السلطة لتنفيذ عملية الإعمار من خلال آليات وضعتها، والإجماع الدولي على أن نجاح عملية إعادة الإعمار مرتبط بحسن تصرف إسرائيل، علاوة على أن الدول المشاركة في المؤتمر جادة في الالتزامات المالية التي أعلنت عنها[٢٩]. وشدد البيان الختامي للمؤتمر على أهمية تحقيق المصالحة الفلسطينية والتهدئة مع الكيان باعتبارهما مطلبين ضروريين لإنجاح جهود إعادة الإعمار. وطالب البيان الكيان الإسرائيلي بالفتح الفوري والدائم غير المشروط لكل المعابر مع قطاع غزة لإتاحة حرية الحركة للأشخاص والبضائع بشكل يمكن من إعادة بناء ما تم تدميره[٣٠].

ب- التحرك الخليجي:

أعلنت دول مجلس التعاون في بيان «إعادة إعمار غزة» الذي صدر في ختام اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون بالرياض (٢٠٠٩/٣) مبادرة من ثلاث نقاط، الأولى: إنشاء برنامج تكون عضويته مفتوحة للدول العربية بهدف اختيار وتنفيذ ومتابعة مشاريع إعادة الإعمار والممولة من الدول المشاركة في البرنامج التي أعلن عن بعضها وسيعلن عن الآخر في مؤتمر شرم الشيخ، على أن يُدار البرنامج من قِبل لجنة إدارية من الدول العربية الأعضاء في البرنامج وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وأن يكون لها الحق في الاستعانة بالمؤسسات المالية ذات العلاقة والعاملة بالميدان. والثانية: دراسة إنشاء مكتب ميداني في غزة للإشراف على تنفيذ المشاريع الممولة من البرنامج لتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة وإدخال المواد الأولية اللازمة لتنفيذ المشاريع بعد التنسيق مع جميع الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية. والثالثة: عقد اجتماع في مقر الأمانة العامة لمسؤولي صناديق التنمية وممثلين عن وزارات المالية بدول المجلس لوضع الآليات التنفيذية للبرنامج. ورغم أن البرنامج المقترح برنامج مستقل عن السلطة الحالية والحكومة المقالة، هدفه إيصال المساعدات لأصحابها المتضررين مباشرة، إلا أن دول مجلس التعاون رأت

منذ الإعلان عن إعادة إعمار ما دمره العدوان الصهيوني في غزة تحول المشروع إلى أحدث سلاح لمواصلة فرض الحصار على الغزيين

تشكيل لجنة تنسيقية مع جميع الأطراف والمانحين بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية[٣١].

ومن الملاحظ حرص دول مجلس التعاون على إحداث توازن بين حماس والسلطة فيما يتعلق بمسائل إعادة الإعمار؛ حيث أعلنت أن مساعداتها سيتم تمريرها عبر كل من حماس والسلطة الفلسطينية، وذلك للبرهنة على عدم انحيازها للسلطة على حساب حماس. وكانت قطر قبل انعقاد المؤتمر الدولي قد وجهت الدعوة لدول مجلس التعاون لعقد اجتماع تنسيقي لدعم إعمار غزة بمقر الأمانة العامة في الرياض. وخلال هذا الاجتماع تم الاتفاق على البرامج والآليات وبصفة خاصة إنشاء صندوق لإعادة الإعمار تم فيه وضع المبلغ الإجمالي، على أن يظل مفتوحًا للدول العربية الأخرى[٣٢].

جـ- موقف حماس من مؤتمر إعادة الإعمار:

شككت حكومة حماس في نيات وأهداف مؤتمر شرم الشيخ، واعتبرت أن إعادة إعمار غزة قضية إنسانية وأخلاقية، رافضة أي تسييس أو استثمار سياسي لها. ورأت أنها الأحق في أن تكون هي الجهة المنظمة لعملية الإعمار، رافعة شعار: «لا إعمار بدون حماس». وأي تجاوزٍ لها سيُحدث خللا وسيوقف الإعمار، وأي اشتراطات خارجية على عملية الإعمار هي ابتزاز سياسي[٣٣]. إن مفتاح إعادة الإعمار من منظور حماس هو رفع الحصار الصهيوني حتى تتدفق المواد والآليات اللازمة وفتح المعابر وخاصة معبر رفح، وتحقيق المصالحة الوطنية والتوحد على برنامج المقاومة[٣٤]. ويرى المراقبون أن تقديم أي أموال مشروطة لإعادة الإعمار أمر غير مقبول، وفي حين اعتبر البعض أن المؤتمر مؤامرة جديدة تحاك ضد حماس لإفساد أجواء الحوار الجاري في القاهرة، فقد اعتبره آخرون خطوة إيجابية تعكس تفاعل المجتمع الدولي مع مأساة الفلسطينيين في قطاع غزة[٣٥].

وإدراكًا منها لمحاولات فرض حكومة فياض على غزة من خلال أطراف دولية وعربية، طالبت حماس بأن تقوم حكومتها بالإشراف على إعادة الإعمار، فعملية الإعمار يجب أن تكون من خلال الحكومة في غزة التي نالت ثقة المجلس التشريعي[٣٦]. وترى حماس أن مؤتمر إعمار غزة جاء في سياق استكمال حلقات العدوان الإسرائيلية على غزة وأنه يهدف إلى إنجاز الأهداف السياسية التي فشل العدوان في

إنجازها والمتمثلة في تركيع المقاومة. وتشترط رسالة المؤتمر الاعتراف بشروط الرباعية ورفض حماس يجعلها تتحمل مسؤولية تعطيل الإعمار في غزة. والمؤتمر يمثل شكلا من أشكال الانحياز إلى خيار عباس التفاوضي. إن تغييب حماس عن مؤتمر إعمار غزة يمثل من منظور قيادتها تكرارًا للنهج الدولي الإقصائي وأخطاء الاتحاد الأوروبي بحصار حماس ومقاطعتها وعدم التعامل معها. استجابة الدول العربية لوضع أموال تبرعات الإعمار في يد المؤسسات الدولية المتوافقة مع سلطة رام الله تعبر عن عجز النظام العربي الرسمي. وانتقدت حماس مطالب المتحدثين في مؤتمر الإعمار لها بالالتزام بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل والقبول بمفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين، واعتبرت ذلك محاولة يائسة للتغطية على العدوان الإسرائيلي المستمر بحق الفلسطينيين[٣٧].

وقد قللت حماس من الرهان على المؤتمر معبرة عن مخاوفها من استخدام مؤتمر الإعمار لتفجير الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية مجددًا. وطالبت بعدم تسييس عملية الإعمار في ظل وضوح محاولة إدخال الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية. ورفضت حماس أي استثمار سياسي لإعادة إعمار غزة على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. عملية الإعمار من منظور حماس هي عملية إنسانية وأخلاقية، تتحمل إسرائيل جميع التبعات المتعلقة بها. وترحب حماس بأي جهد عربي ودولي من أجل إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، والبحث عن آليات سريعة وجادة لإيصال الدعم إلى المواطن الفلسطيني مباشرة دون الخوض في الخلافات السياسية الفلسطينية الداخلية؛ لأن ذلك شأن فلسطيني داخلي يمكن تجاوزه بالحوار الوطني[٣٨].

واعتبرت جهات متشددة أن مؤتمر إعادة إعمار غزة رخصة للقتل والتدمير يخفي وراءه أهدافًا خبيثة، منها: تكريس الانقسام الفلسطيني، وتقديم الدعم اللامحدود للغطرسة الإسرائيلية، ودعم سلطة محمود عباس المنتهية ولايته وتقويته عن طريق ضخ أموال الإعمار من خلال سلطته. وقد تجلى ذلك في تصريحات كبار قادة الغرب والعرب وعلى رأسهم هيلاري كلينتون -وزيرة الخارجية الأمريكية- التي أعلنت أنه لا إعادة إعمار إلا عبر السلطة الفلسطينية برئاسة عباس. بل تخطت هذا الكلام وقالت: «لا وحدة وطنية فلسطينية إلا باعتراف حماس بإسرائيل وبجميع قرارات الرباعية التي وافقت عليها السلطة»، وهذا ما أكده محمود عباس مجددًا[٣٩].

د- التحرك الإيراني المقابل:

حرصت إيران على إقامة مؤتمر دعم غزة والمقاومة الفلسطينية على طريقتها (طهران، ٢٠٠٩/٣/١). حضرته حماس ودعيت إليه وشاركت فيه أطراف ودول عربية وإسلامية عديدة، من بينها حركات المقاومة العربية في كل من فلسطين ولبنان. كما حضرته شخصية فلسطينية رسمية تمثلت في السيد سليم الزعنون ممثلا عن منظمة التحرير الفلسطينية. تكلم المؤتمرون عن عبثية المفاوضات وعن صوابية المقاومة[٤٠].

وقد اعتبر حسن نصر الله أن ربط إعادة الإعمار وتقديم المساعدات بشروط سياسية سواء على مستوى المصالحة الفلسطينية الفلسطينية أو على مستوى موضوع التهدئة مع الجانب الإسرائيلي أو التسوية، هو ابتزاز غير أخلاقي مهين وتجب إدانته[٤١].

٢- الجهود الأهلية:

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من الجهود الأهلية التي بُذلت من أجل إعمار قطاع غزة: المستوى الفلسطيني، المستوى العربي، والمستوى الدولي. وتشمل هذه الجهود على المستويات الثلاثة نشاطات مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية التقليدية.

أ- الجهود الأهلية الفلسطينية:

لم تُشرَك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية الغزية في إعادة الإعمار؛ حيث لم تُسند لها أي مهام من سلطة رام الله أو من حكومة حماس. كما أنها لم تتلقَ أي أموال من أموال إعادة الإعمار من الجهات الممولة، ومن ثم، فهي لم تقم بأي دور حتى هذه اللحظة سوى ما تقوم به من جهد ذاتي وعمل مألوف ينحصر في تقديم الخدمات التي اعتادت تقديمها للناس. ولكن ذلك لم يمنعها من القيام بدورها الفكري والثقافي والتوجيهي، فقد أعلنت نخبة من قيادات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مدينة غزة (٢٠٠٩/٣) عن تشكيل لجنة تحضيرية لمتابعة عملية إعادة الإعمار، باعتبارها تنطوي على بعد وطني وبعد إنساني، يتوجب التعاطي معه كمشروع وطني تنموي شامل لا يقتصر على الإعمار السكاني والاقتصادي فقط، وإنما يتعداه ليشمل الإعمار السياسي والوطني والاجتماعي لكل ما سبّبه الانقسام والاقتتال الداخلي والانفصال الجغرافي والوجداني[٤٢]. وقد دعت اللجنة إلى تبني وإقرار عملية إعمار شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الفلسطيني وأولوياته لتجاوز آثار الحصار والعدوان، وتحقيق وحدته وإعادة بناء نظامه السياسي على قاعدتَيْ التعدد والمشاركة، وإظهار الوجه الإنساني للكفاح الفلسطيني، وحضّ فتح وحماس على تجاوز الخلافات والحسابات الفئوية وبدء حوار جاد يفضي إلى مصالحة وطنية[٤٣]. وأكدت اللجنة مواءمة إعادة الإعمار مع أولويات المجتمع المدني الفلسطيني وحاجات فئاته الاجتماعية كافةً[٤٤].

وصدرت دعوات تؤكد ضرورة إنهاء الانقسام السياسي الذي أثر بشكل سلبي للغاية على عملية إعادة الإعمار، والعمل في المقابل على استعادة الوحدة الوطنية وتولي الهيئات القانونية

الفلسطينية مسئولية العمل باتجاه الإعمار. وضمن رؤية وتوجهات المجتمع المدني حول إعادة الإعمار، فإن الخيار الأفضل يتجسد في إخراج حالة الإعمار عن المنازعات والتجاذبات السياسية، والعمل على تشكيل مؤسسة مهنية وطنية متفق عليها[٤٥]، يمكن أن تناط بها مسؤولية إعادة الإعمار تتمثل فيها مختلف الأطراف الفلسطينية. وشدد على ضرورة رفض استخدام عملية إعادة الإعمار كأداة سياسية للابتزاز أو تعميق الانقسام أو تغييب الأولويات الفلسطينية[٤٦]. ووُجهت انتقادات أهلية بسبب ربط الموقف الدولي في مؤتمر شرم الشيخ بين إعادة إعمار بالتهدئة دون أن يربط بين إعادة الإعمار ورفع الحصار، كما وُجه انتقاد لموقف الحكومتين في غزة ورام الله الذي لا يرقي إلى مستوى المطالب الشعبية الفلسطينية وأن نقطة انطلاق عملية إعادة الإعمار تتمثل في إنهاء الانقسام وفي تشكيل حكومة وحدة وطنية وتوحيد الصف الفلسطيني[٤٧]. ويستند المنظور التنموي لإعادة الإعمار إلى خطة وطنية شاملة مدعمة بآليات تضمن المشاركة الواسعة والعدالة والإنصاف والشفافية ومنع الفساد وتأكيد سيادة القانون واستتباب الأمن. كما أن إعادة الإعمار تفترض ضغط المجتمع الدولي على حكومة الكيان لفتح المعابر وضمان حرية حركة الأفراد والبضائع[٤٨].

وترى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أن تعهدات الدول المانحة تجاه عملية التمويل تندرج في إطارين: إما دعم السلطة لتصبح قادرة على الإيفاء بالالتزامات والاستحقاقات الأمنية والسياسية، وإما باتجاه محاولة امتصاص الغضب الناتج عن قصور المجتمع الدولي بإيقاف إسرائيل وردعها. وقد لاحظت ضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية والاستجابة الفورية للمشاريع المقترحة من قِبل المانحين دون القدرة على صياغة رؤية تحدد الأولويات والاحتياجات، وتحول معظم المشاريع إلى البعد الإنساني والغذائي على حساب المشاريع التنموية، وتوجه أغلب المانحين إلى المشاريع الإغاثية والإنسانية مع الظروف الراهنة واستمرار حالة الانقسام وغياب الخطط الموحدة بسبب انقسام المؤسسة الرسمية جغرافيًا بين الضفة والقطاع. ويعد استمرار الاحتلال والحصار من أهم العقبات التي تواجه المنظمات الأهلية تجاه المساهمة في إعادة الإعمار[٤٩].

وتنتقد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الاستجابة الدولية تجاه إعمار غزة في مؤتمر شرم الشيخ التي شابها عدم تجريم إسرائيل على عدوانها وعدم التطرق إلى محاسبتها، كما برزت خلافات بين الدول العربية والدول المانحة بشأن آليات الإعمار، كذلك لم يحدد المؤتمر الجهة التي ستتولى الإشراف على المساعدات المقدمة من الدول المانحة أو موعد البدء في عملية إعادة الإعمار. وقد لوحظ وجود تخبط في برامج المساعدة المقدمة من قِبل سلطتَي عباس وحماس، مما فتح المجال واسعًا للمزاجية والعشوائية في تقدير الأضرار والتعويض عنها، ومما ضاعف من معاناة الناس. ولوحظ تعذر وصول الكثير من المساعدات بسبب حالة الانقسام ومحاولة كل طرف الاستحواذ على المساعدات دون غيره والعمل على تسييس المساعدات الدولية المخصصة، ومحاولة كل طرف احتكار المساعدات لفريق دون غيره، والعمل على عدم إشراك مؤسسات وهياكل المجتمع الفلسطيني في التخطيط أو في تنفيذ برامج إعادة الإعمار[٥٠].

ب- الجهود الأهلية العربية:

قامت مؤسسات المجتمع المدني العربية بدور بارز في هذا المجال، وخاصة نقابات المهندسين. ويبرز في هذا الخصوص – كمثال- دور اللجنة التوجيهية العليا لإعمار غزة في الأردن، المكونة من نقابة المهندسين الأردنيين ونقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين وجمعية مستثمري قطاع الإسكان. وبرز دور هذه اللجنة بالتنسيق مع نقابة المهندسين في غزة من خلال: التبرعات المقدمة عبر الأسهم المكتتبة، طرح سهم يعادل كلفة بناء نصف متر مربع في غزة (١٠٠ دينار)، وطرح سهم آخر يعادل كلفة بناء ربع متر مربع في غزة (٥٠ دينار) لمساعدة ٥٠٠٠ عائلة تعيش في العراء نتيجة هدم بيوتها، و٥٠ ألف مسكن مهدمة جزئيًا، فضلا عن المدارس والمساجد والمصانع والمستشفيات والطرق والمرافق الأخرى المهدمة. ستغطي هذه الأسهم كلفة جميع مراحل البناء لهذه المساكن من تخطيط وتصميم وإشراف هندسي إلى البناء وإعادة ترميم المنشآت[٥١].

وقد أعلنت مؤسسات المجتمع المدني في مصر المساهمة في مشروع الإعمار السكني والهندسي ومشروع سهم إعمار المساجد (السهم بـ٥٠ جنيهًا)، ومشروع تجهيز غرف العمليات وشراء مولّدات كهربائية[٥٢]. ويرى المهندسون المصريون أن خطوات الإعمار تبدأ بخطتين: الأولى عاجلة وسريعة خلال ١٠٠ يوم، حيث إن هناك ٥٠٠٠ أسرة في العراء يجب تسكينها في شقق أو مساكن سريعة من بيوت إنشائية خشبية (كرفانات) وبيوت من حقائب رملية، وكذلك المساكن الصغيرة ذات مساحة الـ٢١ مترًا، والتي تبلغ تكلفة الوحدة منها ثمانية آلاف دولار. وهناك بالفعل مشروع عاجل تقوم به لجنة إعمار غزة باتحاد الأطباء العرب لإيواء وإعاشة ٢٠٠٠ أسرة من خلال تأجير مقر سكني للأسرة الواحدة لمد ٦ أشهر، ويبدأ ذلك الإيجار من ٢٠٠ دولار، وكذلك رصد مبلغ لشراء المستلزمات الضرورية للسكن والمساهمة في الإعاشة بمقدار ١٠٠٠ دولار للأسرة الواحدة، وسيستغرق هذا المشروع ٣ أسابيع، وستكون القيمة الإجمالية للمشروع ٣ ملايين دولار[٥٣].

وفي إطار خطط إعادة إعمار قطاع غزة، وفق المعطيات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من حصار ومنع دخول مواد

البناء، لإعادة بناء البنى التحتية، ابتكر أحد الاستشاريين المصريين في مجال الهندسة والعمارة تصميمًا لمنازل خشبية في غزة. وتقوم عملية بناء تلك المنازل على مواد الخشب وأكياس الرمل والأقمشة العازلة وهي محاولة لكسر عملية الحصار في عدم إدخال مواد البناء. وقد ابتكر أحد المهندسين المصريين تصميم نموذج لأحد المنازل الخشبية يتكون من طابقين ويتسع لست غرف تصل تكلفته إلى ٢٠٠٠ دولار فقط[٥٤]. علاوة على ذلك فهناك مشروع إعمار غزة بالطين وبيوت مقاومة للرصاص واستغناء تام عن مواد البناء[٥٥].

جـ- الجهود الأهلية العالمية:

أبرز هذه الجهود تجلى في مؤتمر إسطنبول الذي نظمته الهيئة العربية الدولية لإعمار غزة، وهي منظمة أهلية دولية تأسست في بيروت (٢٠٠٩/٣) لها مجلس أمناء مكون من ١٠٠ رجل أعمال برئاسة رئيس اتحاد المقاولين العرب ونائب رئيس جمعية رجال الأعمال العرب، وتضم ٦٠ مؤسسة عربية وإسلامية ودولية. حددت غايتها في إعمار غزة من خلال إنشاء صندوق خاص وتجميع وتنسيق الجهود الهندسية والاقتصادية والمالية العربية والإسلامية والدولية لمتابعة عمليات الإعمار مباشرة أو نيابة عن الغير[٥٦]. وقد عقدت الهيئة مؤتمرها الأول لإعمار غزة في إسطنبول (١٧-٢٠٠٩/٦/١٨) بحضور ممثل عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وحشد نحو ثمانمائة شخص من أكثر من ثلاثين دولة عربية وإسلامية وأوروبية يمثلون نقابات وهيئات خيرية وشركات ورجال أعمال. واستطاعت الهيئة جمع أكثر من نصف مليار دولار لتمويل قاربت خمسمائة مشروع وردت في دليل الإعمار الذي أعده المؤتمر، موجهة إلى قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والطاقة والبنية التحتية ومعدات الإنشاء الثقيلة في غزة، وقد تم تبني جميع المشاريع من قِبل رجال أعمال ونقابات وهيئات ومؤسسات، في مقدمتها المنتدى التركي الفلسطيني الذي تبرع بتنفيذ نحو ثلثي المشاريع. وقد تكفّل مجلس إدارة الهيئة بشراء أكثر من مليون ونصف مليون طن من الأسمنت والحديد لإدخالها إلى قطاع غزة في أول تحرك عملي للهيئة. كما حرص مجلس إدارة الهيئة على تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للمهندسين في غزة حول إيجاد الحلول السريعة لإيواء أصحاب المنازل المهدمة[٥٧].

وتم خلال المؤتمر إطلاق حملة أسهم إعمار غزة بقيمة مائة يورو للسهم الواحد، لتمكين أكبر قطاع شعبي من المساهمة في مشاريع الإعمار. وأفتى الشيخ يوسف القرضاوي -رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين- بأن سهم الإعمار من الزكاة المفروضة على كل مسلم. مؤكدًا أن أضعف الإيمان إعادة بناء ما دمره العدوان من منازل ومدارس ومستشفيات ومؤسسات ومحطات مياه وكهرباء وطرق وبنية تحتية. واعتبرت الفتوى أنه يجب على كل مسلم أن يسهم في الإعمار من الزكاة المفروضة؛ فهم من مصارفها لأنهم فقراء، ولأنهم مساكين، ولأنهم في سبيل الله، وهم من الصدقات الجارية التي يبقى أجرها بعد موت صاحبها، ومن الأوقاف التي يُحبس أصلها وتسبل ثمرتها، ومن وصايا الأموات، ومن الصدقات التطوعية[٥٨]. وهكذا فإن مسألة إعمار غزة في هذه الظروف أمرٌ واجب وحتمي، ولا يجوز لأي قادر عليه أن يتخلّى عن القيام بهذا الدور والواجب[٥٩].

وقد أعلنت مؤسسات المجتمع المدني والأهلي بالعالم الإسلامي التي التقت في مؤتمر إسطنبول تحول عملها من مرحلة الإغاثة العاجلة إلى مرحلة إعادة الإعمار والبناء، ودعا اتحاد المنظمات الأهلية بالعالم الإسلامي إلى بذل كل الجهد لتنفيذ المشروعات التي تمَّ الاتفاق عليها، وعددها ٤٦٠ مشروعًا، وسرعة تنفيذ مشروعات عاجلة تتعلق بتحلية مياه البحر، وتأهيل شبكة الصرف الصحي، وتشغيل العمال العاطلين، وإحداث مشروعات للإنتاج الزراعي والغذائية. وحول الضمانات المحلية والدولية كي لا يُكرر الاحتلال الصهيوني فعلته، ويخرب ما سيتم إعماره، أعلن رجال الأعمال الأتراك أنهم سيطلبون من إسرائيل التعويضات عما قامت به من تخريب ودمار، وتحميلها تكاليف الإعمار، وإقامة دعوى ضدها أمام المحافل القانونية الدولية[٦٠].

من جهة أخرى، وما عدا ذلك، يلاحظ أن المجتمع الأهلي الدولي لم يكن رد فعله مناسبًا حيث تم التعاطي مع الوضع بأبعاد إغاثية وإنسانية، جاءت مقيدة بطبيعة النشاطات المحددة له من قِبل الجهات الرسمية الدولية التي تحمل أهدافًا سياسية تربط فيها إعادة الأعمار والتطوير بمدى استجابة الفلسطينيين إلى الشروط الدولية[٦١].

خامسًا- منجزات الإعمار وطابعها الجزئي:

ما وصل للأسر التي تضررت بيوتها لا يعدو عن كونه تعويضًا جزئيًا؛ حيث قامت سلطة عباس في رام الله بتحويل هذه المبالغ إلى مكتبَي وكالة الأونروا وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة. وصل مبلغ التعويضات في أحسن الأحوال إلى قرابة الخمسة آلاف دولار للأسرة الواحدة التي هُدم بيتها. تولت الأونروا توزيع التعويضات على اللاجئين، بينما وزع البرنامج الإنمائي التعويضات الخاصة بالمواطنين الغزيين. وهو مبلغ رمزي، لا يكفي لبناء عمود واحد من أعمدة منزل تهدم، في حين أن المبلغ المطلوب يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ ألف دولار.

ووزعت حكومة حماس من جانبها ووفقًا لمصادرها، مساعدات بتكلفة تجاوزت ٤٠ مليون يورو على ٢٠ ألف أسرة، دُمرت بيوتها بشكل كامل أو جزئي لتوفير مسكن بديل، دون تمييز أو نظر إلى انتماءاتها السياسية، ومنها أسر فتحاوية. وقد شملت المساعدات تقديم ٥٠٠٠ يورو لكل صاحب بيت جرى

تدميره بالكامل، و٢٠٠٠ يورو لكل من تدمر بيته جزئيًا، و١٠٠٠ يورو لأسرة كل شهيد، و٥٠٠ يورو عن كل جريح[٦٢].

وكما هو ملاحظ فالتعويض الجزئي لم يسعف أسرة واحدة في بناء أي جزء من بيتها الذي تهدم، فهو مبلغ رمزي، وآثار الدمار ما زالت كما هي على المنازل. كما أن الدمار الذي لحق مؤسسات الخدمات والطرق والبنية التحتية والمنتزهات ومقرات السلطة، ما زال كما هو حتى هذه اللحظة، وكل شيء مؤجل إلى أن يتم التوصل إلى حل للخلافات السياسية بين فتح وحماس وفق الرؤية العربية، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقًا لتصورات اللجنة الرباعية الدولية.

سادسًا- مشكلة تحديد الجهة المتلقية لأموال الإعمار:

من الأحق بتلقي أموال الإعمار من الفلسطينيين: سلطة محمود عباس، أم سلطة حماس، أم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، أم المتضررون مباشرة؟ هذه مشكلة ما زالت قائمة حتى وقت إنجاز هذه الدراسة، وهي تستقطب بشكل كبير الجهود المبذولة من رام الله وغزة، لدرجة أن سلوكيات كلا الفريقين تخضع لهذا المسعى. ولم يقتصر الخلاف على الفلسطينيين، وإنما تعداه ليكون عربيًا بين قوى الاعتدال وقوى الممانعة. غير أن الجامعة العربية كان دورها وسيطًا بين المتنازعين.

١- الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني:

تعمقت الخلافات الفلسطينية بين السلطتين أكثر وأكثر حين ظهرت في الأفق بوادر تلقي أموال إعادة الإعمار[٦٣]. وازداد الشقاق بين سلطة رام الله وسلطة حماس حول من أَولى بأموال إعمار غزة[٦٤]. ويتلخص الموقف من منظور سلطة عباس في أنها هي العنوان الشرعي للفلسطينيين تحت الاحتلال، وأن حركة حماس خرجت على الشرعية عندما سيطرت بالقوة على غزة. ومن منطلق هذه المسؤولية أعدت حكومة عباس -فياض خطة إعادة الإعمار التي قُدمّت واعتُمدت في مؤتمر شرم الشيخ، حيث تطالب حكومة سلام فياض في رام الله بتحويل أموال الإعمار إلى السلطة. ويرى البعض أن سلطة عباس تسعى بعد إخفاق الكيان الإسرائيلي في سحق حماس إلى إقصاء حماس عن إدارة عملية الإعمار تفاديًا لحصولها على مزيد من الشرعية والنفوذ، حيث حرص على مرور المساعدات التي منحت إلى غزة خلال مؤتمر المانحين في شرم الشيخ ليس من خلال حكومة حماس وإنما من خلال السلطة الوطنية وأن يكون التنفيذ عبر المنظمات الدولية[٦٥].

أما حركة حماس فتُصر على أنها لم تنقلب على الشرعية؛ لأنها هي التي تمثلّها من خلال فوزها بالغالبية البرلمانية، وأن الحكومة المقالة هي الحكومة الشرعية المستمرة ليس بفعل

الأرجح أن الوضع الفلسطيني كله بحاجة إلى إعادة إعمار؛ إعمار عقول البشر قبل إعمار الحجر

سيطرة الحركة بالقوة على القطاع، وإنما لأنها، حتى إذا قُبل مبدأ إقالتها، تتحول إلى حكومة تصريف أعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة تحظى بثقة المجلس التشريعي. وبالتالي فإن الجهة الشرعية المخوّلة بإعادة الإعمار تتمثل في بهذه الحكومة وليس الحكومة غير الشرعية القائمة في الضفة. من هذا المنطلق عبّرت الحركة عن أن توجُّه الداعمين والمانحين إلى السلطة في هذا الشأن يُعتبر تجاهلا للوضع القائم في القطاع وتجنبًا للحكومة الشرعية هناك، وقرعًا للباب غير القادر على تنفيذ عملية الإعمار[٦٦]. وكانت الكتلة البرلمانية لحماس قد اقترحت تشكيل لجنة حيادية عربية للإشراف على توزيع المساعدات المالية الممنوحة من الدول العربية لتلافي تسليمها إلى مؤسسة الرئاسة.

٢- الخلاف العربي- العربي:

أثارت مسألة الجهة الفلسطينية التي ستحصل على هذه التبرعات جدلا واسعًا أثناء قمة الكويت، في ظل وجود خلاف عربي حاد كاد يؤدى إلى تفاقم حدة الانقسام العربي حول أحقية كل من فتح وحماس في الحصول على هذه التبرعات. فقد أعلنت حركة حماس -وتدعمها ما يسمى دول الممانعة العربية- أحقيتها في الحصول على هذه الأموال باعتبارها الحكومة المنتخبة المناهضة للاحتلال، والتي تمكنت من التصدي له والصمود في وجهه. بينما ترى السلطة الفلسطينية أنها الأحق بالحصول على هذه التبرعات باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد، ويدعمها ما يعرف بدول الاعتدال العربي، التي رفضت تمامًا حصول حماس على هذه الأموال. وسارعت حماس إلى انتقاد ما أُعلن ساعتها عن قيام الجزائر بتسليم قيمة تبرعاتها للسلطة من خلال السفير الفلسطينى لديها، وهو ما نفته بعد ذلك الجزائر. كما سارع أمير الكويت -عقب واقعة مشابهة- إلى إعلان أنه لن يسلم أموال تبرعاته إلى السلطة وإنما للصندوق العربى للتنمية[٦٧].

٣- رأي الجامعة العربية:

احتوى عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، الانقسام الفلسطيني الفلسطيني والعربي العربي، بإعلانه عدم تسليم الأموال المخصصة للإعمار لأي جهة فلسطينية، حيث قررت الجامعة العربية إنشاء هيئة عربية لإعادة إعمار غزة، وأن الأموال ستُسلم لصناديق عربية مثل صندوق التنمية العربى لتولي الإنفاق على مشروعات إعادة الإعمار، وهو ما نجح في

إخماد فتيل الخلاف العربي وتهدئة الموقف[٦٨]. ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي قبلت فيه حماس والفصائل الفلسطينية اقتراح الجامعة العربية تشددت سلطة رام الله في ضرورة مرور الأموال عبرها[٦٩].

٤- رأي الكيان الصهيوني:

هناك رفض صهيوني أن تتولى حماس إدارة عملية الإعمار؛ لأن ذلك يمنحها شرعية جديدة ويعزز قدرتها على الإرهاب، كما يرى القادة الصهاينة. ولأن الكيان بحاجة إلى ذريعة أخرى لمتابعة حربه على المقاومة الفلسطينية في غزة، فيبدو أنه عثر عليها، الذريعة الجديدة هي إعمار غزة. فهي أخذت علمًا بمليارات الدولارات التي ستملأ صندوق إعمار غزة وتخشى أن تتولى حماس، صاحبة السلطة الحقيقية في القطاع، إدارة عملية الإعمار، الأمر الذي يعود عليها بمكاسب عظيمة ويؤدي إلى تعزيز قدراتها المالية وبالتالي تجهيزاتها القتالية، كما يؤدي إلى تعزيز سلطتها ونفوذها السياسي[٧٠]. ولدورها المركزي في تحديد ظروف إعادة إعمار القطاع ولكونها تتحكم في المعابر الحدودية التي من خلالها سيتم نقل المواد اللازمة لإعادة إعمار ما تم تدميره، تربط الحكومة الصهيونية إعادة الإعمار بالتهدئة، ووقف عمليات المقاومة، وإنهاء ملف الجندي الأسير في قطاع غزة جلعاد شاليط، وتبنى مؤتمر شرم الشيخ رسميًا هذا الشرط الصهيوني؛ حيث ربط بين إعادة الإعمار والتوصل لتهدئة وإنهاء الانقسام الفلسطيني[٧١].

٥- الرأي الدولي:

يتمثل بالأساس في رأي الولايات المتحدة ورأي الاتحاد الأوروبي، بأن تصل أموال الإعمار إلى سلطة رام الله وليس إلى حماس[٧٢]. وترى الأمم المتحدة، على لسان سكرتيرها العام بان كي مون، أن سبل تسهيل إعادة الإعمار تكمن في فتح المعابر لوصول المساعدات الإنسانية[٧٣]، بواسطة وكالة الأونروا والهيئات الدولية الأخرى.

سابعًا- تحديات تواجه عملية إعادة الإعمار:

يواجه إعمار غزة تحديات كثيرة، فهناك دعوات لتحويل أموال إعادة إعمار غزة لسلطة عباس، وأخرى بأن تمر تلك الأموال عبر حكومة حماس، وبينهما مطالب غربية بضرورة وجود جهة دولية تباشر عملية الإعمار. كلها مؤشرات لمعركة سياسية مرتقبة قد تؤدي إلى إعاقة إعادة الإعمار[٧٤]. وعلاوة على أنها قضية صعبة ومتشابكة يتداخل فيها الإنساني بالسياسي والاقتصادي، والمحلي بالإقليمي والدولي، فإنها تأتي في ظل انقسام فلسطيني حاد ألقى بظلاله على جميع القضايا والعلاقات، علاوة على أن غزة تمثل اجتماعيًا أعلى معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وعدم توفر السلع والخدمات الإنسانية وانتشار الأمراض وزيادة معدلات فقر الدم. ويعترض تنفيذ مهمة الإعمار فيها معوقات تقنية؛ حيث شهدت مدن غزة دمارًا هائلا شمل مباني الوزارات والمؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية والشرطية، ومنازل خاصة، ومزارع ومصانع، وشوارع وسيارات ومرافق عامة وبنى تحتية. فضلا عن عدم القدرة على تقدير الممتلكات غير التقليدية كالأوراق والوثائق والسيارات والأثاث والمجوهرات والملابس والمقتنيات الثمينة وذات القيمة الإنسانية، بالإضافة إلى أجهزة الحاسوب والنظم والأرشيف والمعدات الفنية بالنسبة للمباني الخاصة بالمؤسسات الحكومية والمدنية والأهلية[٧٥].

غير أن ما يهم الدراسة في هذا المقام هو تناول التحديات السياسية، ومنها: تحدي صعوبة تشكيل حكومة وحدة وطنية لتكون حاضنة للإعمار[٧٦]، والمخاوف الفلسطينية من أن تظل هذه التعهدات حبرًا على ورق لا ترى النور على أرض الواقع في ظل استمرار الحصار[٧٧]. غير أن التحديات الأبرز تعرضها الدراسة فيما يلي:

١- الصراع بين مؤسستي الحكومة والرئاسة:

أصبح هذا الموضوع عنوانًا جديدًا للصراع بين سلطة حماس وسلطة رام الله، حتى أصبح جزءًا من الصراع الداخلي الفلسطيني. ويرى كل طرف أنه الجهة الشرعية التي يجب أن تقوم بمهمة إعادة الإعمار وأن الطرف الآخر ليس قادرًا وغير مؤهل للقيام بهذه المهمة[٧٨]. حماس تقول إن السلطة غير قادرة على القيام بالمهمة لأن حكومتها هي من يسيطر على قطاع غزة الذي يحتاج إلى الإعمار. والسلطة تقول إنها الطرف المعترف به، وأن حكومة حماس المحاصَرة والمقاطَعة دوليًا غير قادرة على جلب التبرعات التي أقرها مؤتمر شرم الشيخ للدول المانحة لإعادة إعمار غزة، وأن إصرار حركة حماس على أن تمر المساعدات عبرها تعطيل وتبديد لهذه المساعدات وحرمان أهالي غزة المنكوبين منها. وهكذا بقيت آلية إعادة البناء معطلة بفعل الخلاف الفلسطيني الداخلي على مرجعية هذه العملية[٧٩].

ومن الصعب أن تبدأ عملية إعمار غزة في ظل الانقسام الحاد الحاصل في الوضع الفلسطيني، فالسلطة الفلسطينية المتواجدة في الضفة الغربية لن تتمكن من تنفيذ أي مشاريع إعمار في غزة التي تسيطر عليها حماس، وعليه فالمصالحة الوطنية تمثل شرطا ضروريًا لبدء عملية إعادة الإعمار[٨٠]. فالحركة الوطنية الفلسطينية منقسمة بين مشروعين وسلطتين ومرجعيتين، بينهما خلاف رئيسي حول عملية التسوية والموقف من المقاومة المسلحة[٨١]. ترتبت عليه خمس قضايا خلافية، أولها: قضية تشكيل حكومة وحدة وطنية، تصر فتح على ضرورة التزامها بالاتفاقيات الموقعة، بينما ترى حماس احترامها وليس الالتزام بها، كما ترفض حماس تشكيل حكومة مستقلين تكنوقراط وتصر على حقها في تشكيل حكومة

برئاستها كونها فازت في الانتخابات. وثانيها: قضية توحيد الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها، حيث ترى فتح إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، بينما تصر حماس على إعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع على أسس جديدة. وثالثها: قضية إجراء انتخابات رئاسية على قاعدة النسبية الكاملة وفقًا لفتح، وعلى نظام المناصفة بين النسبي والمناطقي المعمول به سابقًا وفقًا لحماس، والتي تصر أيضًا بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي على أن تكون بنظام انتخاب الدوائر على أساس الأكثرية، وهو النظام الذي فازت به. ورابعها: قضية إعادة الثقة بين الطرفين وإغلاق ملف المعتقلين.وخامسها: قضية تفعيل منظمة التحرير. كل قضية من هذه القضايا تشكلت لها لجنة في التفاوض بين الطرفين، وكل طرف يعتبر شروط الطرف الآخر إملاءات عليه، كل طرف يطالب بالإفراج عن معتقليه قبل البدء بالحوار. مما يدل على أن ما يجري بين فتح وحماس هو بمثابة صراع على السلطة[٨٢].

٢- قضية تنموية إنسانية أم قضية سياسية:

الأصل في قضية إعمار غزة أنها قضية تنموية إنسانية، لكن ما يحدث في الواقع عكس ذلك، فهي قضية سياسية مرتبة ثوبًا إنسانيًا، تتداخل فيها المصالح والمكاسب الفئوية والإقليمية، وهي تمثل إحدى الإشكاليات السياسية الممتدة والمرتبطة بالصراع العربي الصهيوني؛ حيث أعلنت حكومة الكيان أنها لن تسمح بوصول أموال الإعمار إلى حكومة حماس خوفًا من استخدامها في عمليات إعادة بناء المقاومة وبناء المزيد من الأنفاق، وهو ما سيُستخدم بالتأكيد ضد جهود الإعمار. وجهود الإعمار تلك ستكون حلقة ضمن حلقات الانقسام الفلسطيني بدعم عربي وصهيوني وغربي، بالإضافة إلى الحديث عن وجود خطط أمريكية وصهيونية لدعم مكانة سلطة رام الله بقيادة محمود عباس ولكي تحقق بالسياسة ما لم تستطع تحقيقه بالقوة والعدوان. يستند الدور العربي الرسمي -وخاصةً المصري- في التعامل مع الأزمة إلى فرض شروط وضغوطات على فصائل المقاومة، حيث الصمت المريب والمثير للشكوك[٨٣]. وهكذا نجح الكيان الصهيوني في تحويل قضية الإعمار إلى قضية سياسية تم توظيفها لصالحه، بدعم أمريكي وأوروبي وتخاذل وضعف عربي.

٣- قضية المعابر:

تمثل قضية المعابر وإغلاقها الدائم، وخاصة معبر رفح، واحدة من أهم التحديات التي تعوق عملية إعادة إعمار غزة، وتكمن أهمية المعابر في أنها تعد الشرط الثاني الضروري لعملية إعادة الإعمار التي تحتاج لمواد البناء وكل متطلبات الإعمار[٨٤]. حيث تحرص حكومة الكيان المتحكمة في المعابر بشكل كامل على منع إدخال المواد الأساسية لإعادة الإعمار، مما يقضي على فرصة بدء العمليات الأولية لإعمار غزة[٨٥]. فإعادة الاعمار لا يمكن أن تُنفَّذ دون فتح المعابر الذي تربطه إسرائيل بالإفراج عن الجندي جلعاد شاليط؛ إذ لا يوجد اليوم كيس أسمنت واحد ولا قضيب حديد في غزة[٨٦]. ويؤدي إغلاق المعابر أمام دخول مواد البناء الأساسية إلى تفاقم معاناة الغزيين، مما يدفع باتجاه إيجاد حلول بديلة من أجل إعمار ما تهدم. وعليه، فليس من المنطق رصد الملايين والمليارات في ظل استمرار حصار وعدم إدخال مستلزمات البناء والإعمار، وبالتالي سيكون عبثًا الحديث عن مليارات دون فتح المعابر. فلا يمكن أن يكون هناك إعمار حقيقي لقطاع غزة دون فتح كامل للمعابر، والسماح بحرية دخول السلع حسب متطلبات القطاع وليس حسب ما يقرره الاحتلال[٨٧].

٤- تداعيات فشل صفقة شاليط:

أجهضت إسرائيل المفاوضات غير المباشرة التي جرت بينها وبين حماس برعاية مصر للإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، من أجل استمرار غلق المعابر أمام البضائع والأفراد وزيادة تشديد الحصار الشامل بهدف إفشال عملية إعادة الإعمار[٨٨]، في الوقت الذي تحذر فيه منظمات دولية من عواقب استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية وتأخير عمليات الإعمار على المعيشة الإنسانية لسكانه. ويرى جدعون ليفي أن الحل يكمن في: إزالة الحصار فورًا، وإعادة إعمار غزة، وتحرير جلعاد شاليط بالثمن المحدد، وبذل جهد لإدخال حماس في الدائرة السياسية، ومحاولة للتوصل معها إلى اتفاق بعيد المدى[٨٩].

٥- قضية حماس والشروط السياسية المطلوبة منها:

يمثل عدم استجابة حماس للشروط السياسية المطلوبة منها تحديًا آخر يعوق عملية إعمار غزة. إذ تريد الأطراف العربية منع إسرائيل من استغلال الخلافات العربية للتباطؤ في الانسحاب أو في فتح المعابر، وذلك يقتضي ألا يتصرف أحدهم على نحو يساعد إسرائيل على بلوغ أغراضها ومن ضمنها إضعاف حماس وحليفاتها وبالتالي إقصاؤها من السلطة والقطاع معًا. وعليه، فلا سبيل إلى إنكار وجود حماس كمقاومة وكسلطة في قطاع غزة، ولا قدرة لأي جهة عربية أو غير عربية على إزالة سلطة حماس من قطاع غزة. وبعدما عجزت إسرائيل بالحرب عن إقصاء حماس، فلا قدرة لها -والحالة هذه- على أن تحقق في السلم ما عجزت عنه في الحرب. إن إصرار أي جهة عربية على محاولة إقصاء حماس لا يخدم حاليًا إلا إسرائيل. وفي الوقت نفسه لا قدرة ولا مصلحة لحماس في إقصاء محمود عباس وفتح، ولا مصلحة لحماس ولا لفتح في عدم إعمار قطاع غزة، ولا في عدم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية كل في موعدها في الحاضر والمستقبل[٩٠].

ثامنًا- الشروط السياسية لتحقيق إعادة الإعمار:

هناك فجوة كبيرة بين الالتزام والتنفيذ في التمويل من قِبل الدول المانحة[٩١]. ولذلك أسباب عديدة تجسدها الشروط الموضوعة من هذه الدول. فقد رهنت قمة الكويت العربية عملية إعادة إعمار قطاع غزة بشرط تحقيق المصالحة الفلسطينية[٩٢]، وقد كان ومازال هذا الرأي تمثله دول الاعتدال العربي، وفي طليعتها مصر والسعودية. والمصالحة وفقًا لحماس تقوم على أمرين واضحين هما: ترتيب البيت الفلسطيني في إطار السلطة ومنظمة التحرير وفق قاعدة الديمقراطية والانتخاب الحر لبناء مؤسسات المنظمة والسلطة، والتوافق على البرنامج السياسي الوطني وآلية صناعة القرار السياسي، مؤكدةً ضرورة الاحتكام إلى الهوية الفلسطينية الحقيقية لتكون المصالحة وطنية[٩٣]. وإعادة إعمار غزة مؤجلة وفقًا للمنظور العربي إلى أن تتفق فتح وحماس على القضايا الخلافية الخمس الكبرى: تشكيل حكومة وحدة وطنية، إجراء انتخابات عادلة، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، إعادة بناء الأجهزة الأمنية في غزة تحت إشراف مصرى، والتوافق على البرنامج السياسي، على أن يتم تشكيل لجنة فصائلية لمتابعة تنفيذ الاتفاق[٩٤]. وعليه، فالمطلوب: حل الخلافات الفلسطينية الفلسطينية، وإنهاء الانقسام الداخلي، والعودة للوحدة الوطنية عبر تشكيل حكومة توافق وطني ببرنامج سياسي أكثر استجابة للمتطلبات الدولية دون تقديم تنازلات، وإعادة قدر معين من الحياة الطبيعية إلى غزة[٩٥]. وتشترط مصر قبول حماس للرؤية المصرية لحل الخلاف. ويرتكز الموقف المصري على تحقيق التهدئة والوفاق الفلسطيني الفلسطيني، ويقترح لجنة مشتركة لإعمار غزة تمهيدًا لتشكيل حكومة توافق وطني تعمل على فك الحصار، والترتيب لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، وإعادة الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتحقيق دعم غربي وعربي لإنجاح هذا الحوار، وأخيرًا إعادة الإعمار[٩٦]. بينما يرى محمود عباس أن جهود إعادة الإعمار ستبقى قاصرة وعاجزة في ظل غياب الحل السياسي[٩٧]، لذلك فهو يدعو إلى مواصلة عملية السلام كشرط لنجاح جهود الإعمار.

وعلى الصعيد الدولي، يعتبر موقف الولايات المتحدة متطابقًا مع الموقف الاسرائيلي، لكنه أوضح منه في الإصرار على استخدام عملية إعمار غزة لمساعدة سلطة محمود عباس في إعادة تأكيد وجودها واستعادة حضورها ونفوذها في معقل حماس، فإعمار غزة فرصة لدعم عباس وإضعاف حماس[٩٨]. ويوافق الاتحاد الاوروبي على ذلك علنًا، إذ أعلن أنه لن يسهم في إعادة الإعمار إلا إذا توفر في القطاع شريك سلام قابل للحياة، وبأن المعونات الأوروبية للإعمار لن تكون متاحة لحكومة تقودها حماس[٩٩]. من جهة أخرى، تعتبر أموال المانحين أموالا سياسية، فإعادة إعمار غزة التي سيخصص لها المانحون الدوليون قرابة ثلاثة مليارات دولار، يشترطون لها ثمنًا سياسيًا. فحماس التي يقاطعها الأمريكيون والأوروبيون إذ يعتبرونها منظمة إرهابية بسبب رفضها الاعتراف بعملية السلام مع إسرائيل، عليها أن تتيح عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بعدما طردت منها الأجهزة الموالية لسلطة عباس[١٠٠].

ويدعم السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون عملية المصالحة الفلسطينية والعمل مع حكومة فلسطينية موحدة ملتزمة بعملية السلام تضع قطاع غزة والضفة الغربية تحت سلطة الرئيس عباس كشرط لإعادة بناء غزة[١٠١]. وندد بعرقلة إسرائيل عملية إعادة إعمار غزة، حيث لم تُدفع إلا جزء يسير من الأموال المقدمة من الدول المانحة في مؤتمر شرم الشيخ، ولم يكن بمقدور العائلات إعادة إعمار منازلها والمستشفيات والمدارس التي لا تزال ركامًا[١٠٢]. ودعا بان كي مون المجتمع الدولي -عقب انتهاء العدوان الإسرائيلي- إلى: إعادة فتح معابر قطاع غزة، والسماح بإعادة إعماره، ورفع الحصار الظالم عنه الذي حرم الفلسطينيين من السفر للعلاج والدراسة وأدى إلى قطع علاقتهم بالعالم الخارجي، وإدخال المؤن ومتطلبات الحياة الأساسية إلى القطاع وسبّب للفلسطينيين خسائر اقتصادية هائلة[١٠٣].

وهكذا ومنذ الإعلان عن إعادة إعمار ما دمره العدوان الصهيوني في غزة، تحول المشروع إلى أحدث سلاح لمواصلة فرض الحصار على الغزيين، إذ إن الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة التي دعمت العدوان والاتحاد الأوروبي الذي لم يفعل شيئًا لوقفه، تعمدوا رهن عملية إعادة الإعمار بتوافر شريك سلام لها في القطاع[١٠٤]، يلتزم بشروط اللجنة الرباعية الدولية: ضرورة اعتراف حماس بالكيان الإسرائيلي، ضرورة التزامها بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها السلطة الفلسطينية، تخلي حماس عن الكفاح المسلح ضد إسرائيل، ربط الإعمار بمدى نجاح مفاوضات صفقة شاليط بين حماس واسرائيل، استئناف عملية السلام لتحقيق سلام عادل وشامل، مساندة السلطة الفلسطينية وقياداتها[١٠٥].

تاسعًا- التوظيف السياسي لأموال الإعمار:

تمكنت أطراف محلية وإقليمية ودولية عديدة من توظيف أموال إعمار غزة توظيفًا سياسيًا متبعة خلاله أسلوب ممارسة الضغط السياسي، وقد كانت الجهة المعنية باستخدام الإعمار كورقة ضغط في مواجهتها هي بالأساس الطرف الفلسطيني، وبالأخص حكومة حماس. ويأتي الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في طليعة المستفيدين من استخدام الإعمار كورقة ضغط، يمارسونه على العرب كي يرضخوا لرؤيتهم في توظيف الأموال سياسيًا بالشكل الذي يحقق

مصالحهم، ويمارسونه على سلطة عباس كي يحصلوا على مزيد من التنازلات التفاوضية ومزيد من الإذعان والطاعة، ويمارسونه على سلطة حماس -وهي المعنية الأكبر- كي ترضخ للمطالب الصهيونية التي جسدتها المبادئ التي تقوم عليها الرباعية الدولية.

١- ورقة ضغط عربية فلسطينية:

تمارس دول الاعتدال العربي ضغوطًا على حكومة حماس في غزة لحملها على المصالحة بالشروط التي تراها لإعمار غزة. بينما تعمل سلطة عباس لدى مختلف الأطراف العربية والدولية على اعتمادها هي فقط كقناة وحيدة لتمويل العملية وإدارتها[١٠٦]، وهي ورقة ضغط قوية في يد حكومة رام الله في مواجهة حكومة حماس في غزة. وقد طالب عباس القمة العربية في الكويت باعتماد السلطة الفلسطينية ومؤسساتها من أجل إعادة الإعمار والبناء في القطاع، ورفضه آلية اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وزعماء غربيون بإنشاء لجنة دولية مؤقتة تتولى تمويل وتنظيم المعونات المخصصة لإعادة الإعمار؛ بحجة أن مثل هذه الآلية تفترض أن الانفصال بين غزة والضفة الغربية سيستمر. وأشار فياض إلى أن المانحين الدوليين الحريصين على إعادة بناء القطاع يخاطرون بتعميق الانقسام الفلسطيني من خلال تجاهل دور السلطة، ليخلص إلى الموافقة على آلية كهذه للحاجات الإنسانية العاجلة لكن ليس للمعونات الخاصة بالإعمار[١٠٧]. وتجد الأطراف الدولية في موقف عباس الحجة الأقوى لدعم الحظر الجديد الذي تفرضه على إعمار غزة. بينما يجد الكيان في هذا الموقف الضمانة الأهم بين الضمانات التي تطلبها لتسهيل إحكام سيطرته على عملية إعادة الإعمار، والخشية الآن هي أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي في منع إعمار غزة حتى يتم تغيير النظام فيها أيضًا بهذه الوسيلة أو تلك. ومادامت أن عملية إعادة الإعمار منوطة بالقوة المحتلة والقوة العظمى، فإن هذا لا يبشر بأي خير[١٠٨].

٢- ورقة ضغط إسرائيلية أمريكية أوروبية:

تهدف إسرائيل عمليًا إلى تجميد أي عملية لإعادة الإعمار وتحويلها إلى أحدث سلاح يفرض على المقاومة ما عجزوا عن انتزاعه منها بالعدوان والحصار[١٠٩]، وتتبع مع حماس أسلوب توظيف تشديد الحصار وإغلاق المعابر لممارسة ضغط عليها لدفعها نحو تليين مواقفها. لذلك قررت إسرائيل ممارسة سيطرة تامة على عملية إعادة الإعمار، وإحكام الحصار حول المعابر بعد وقف إطلاق النار الذي أعلنته من جانب واحد، حتى لا تضطر إلى وقفه طبقًا لأي اتفاق في إطار المبادرة المصرية أو غيرها، ربما كان سيلزمها برفع الحصار ولو جزئيًا لتسهيل عملية الإعمار في الأقل لأسباب إنسانية. كما أنها طلبت من الأونروا تقديم كشوفات تفصيلية بالسلع والمعدات والعاملين

إعمار غزة يجب أن يترافق ليس فقط مع إنهاء الحصار عن القطاع بل أيضًا وأساسًا مع وقف الاستيطان ورفع الحواجز العسكرية

الذين تنوي إدخالهم إلى القطاع، سواء للإغاثة الإنسانية السريعة أو للإعمار، وأعلنت عزمها مراقبة العملية عن كثب بطلبها الحصول على موافقتها المسبقة على كل مشروع على حدة، مع تعهد من أصحاب هذه المشاريع بألا تستفيد منها حركة حماس أو حكومتها في غزة أو تنسب الفضل فيها إليها، وقد عين الإسرائيليون وزيرًا منسقًا لجهود إعادة إعمار غزة مع الهيئات الدولية[١١٠].

وهناك خطة أمريكية لدعم عباس ملخصها استخدام إعادة الإعمار في غزة لمساعدة السلطة على استعادة حضورها ونفوذها فيما أسموه معقل حركة حماس[١١١]. مارستها الولايات المتحدة على حكومة حماس، فرغم دعمها فكرة الوحدة الفلسطينية، اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن نجاح المصالحة بين فتح وحماس مرتبط بموافقة حماس على الشروط التي فرضتها اللجنة الرباعية والقمة العربية، وفي طليعتها الاعتراف باسرائيل ونبذ العنف واحترام الالتزامات السابقة[١١٢]. وموقف الولايات المتحدة متطابق مع الموقف الإسرائيلي، لكنه أوضح منه في الإصرار على استخدام عملية إعمار ما بعد العدوان في غزة لمساعدة السلطة الفلسطينية في إعادة تأكيد وجودها ونفوذها في القطاع، ويوافق الاتحاد الأوروبي على ذلك علنًا[١١٣]، وتبعث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رسالة محددة لأبناء غزة مفادها أنه إذا أردتم هذه الأموال وإعادة الاعمار فأنتم تعرفون جيدًا المقابل المطلوب والكرة الآن في ملعبكم. كما أنها لن تتعامل في مسائل الإعمار إلا مع السلطة في رام الله، وأن جميع الأموال والمشاريع المخصصة ستمر عبر قنواتها فقط، أي وضع فيتو كبير على حركات المقاومة[١١٤].

عاشرًا- تقييم المواقف المختلفة من قضية إعادة الإعمار:

ينبغي التعامل مع قضية الإعمار كمشروع وطني تنموي لا يشمل الإعمار الإسكاني والاقتصادي فقط، بل يجب أن يتعداه ليشمل الإعمار السياسي والوطني لكل ما سببه الانقسام والاقتتال الداخلي والانفصال الجغرافي والوجداني الذي حدث بسبب الانقسام الذي جعل حماس تحكم غزة وفتح تحكم الضفة[١١٥]. كما ينبغي أن تأتي المعالجة في إطار فلسفة جديدة شاملة على المستوى الوطني والاجتماعي والسياسي والعلاقات الداخلية الفلسطينية، تجعل من قضية الإعمار دافعًا

للتعاون وخلق شراكة حقيقية وليس سببًا إضافيًا للتنافس والصراع[١١٦]. والعدوان على غزة لا يُختزل في مجرد فتح المعابر والإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار. إن ما جرى ويجري من تحركات سياسية ودبلوماسية بعد العدوان على غزة يختزل القضية الفلسطينية إلى قضية أمنية (فتح المعابر والأنفاق وتهريب السلاح ومراقبة السواحل) وإلى قضية إنسانية (إدخال المساعدات الطبية والغذائية والكسائية)، وإلى قضية إعادة إعمار. الأمر الذي يعني القفز على جوهر القضية المتمثل في الاحتلال والاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري والحصار، وفي استمرار التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والوطنية. وفي السياق نفسه، يجري التركيز على المأساة التي حلّت بقطاع غزة نتيجة العدوان، والحث على تقديم المعونات الخيرية لسكانه، والحاجة إلى إعادة تعميره بمعزل عن معالجة القضية الوطنية. من هنا تأتي ضرورة ربط العدوان ونتائجه بإزالة الحصار وبإنهاء الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية الاستعمارية على قطاع غزة والضفة الغربية. وفي السياق نفسه، يبقى على الطرف الفلسطيني والأطراف المانحة منع إسرائيل من الاستفادة المباشرة أو غير المباشرة من الأموال التي تُخصص لإعادة تعمير غزة. فلقد اعتادت الدول الأوروبية ومعها دول عربية تحميل دافعي الضرائب في بلادها تكلفة إعادة تعمير ما يدمره جيش الاحتلال الإسرائيلي والتغاضي في الوقت نفسه عما يقترفه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[١١٧].

من جهة أخرى فإن الانقسام الحاد الذي شهدته الساحة الفلسطينية اختصر القضية في مشهد تتهم فيه حماس منظمة التحرير بالفساد والتواطؤ وانتهاء الفاعلية، وترد عليها السلطة بمسلسل من التوبيخ والاتهام، وفي النهاية المردود الوطني للإعمار لا شيء. الأرجح أن الوضع الفلسطيني كله بحاجة إلى إعادة إعمار، إعمار عقول البشر قبل إعمار الحجر: منظمة التحرير بحاجة إلى إعادة إعمار يحرّرها من الشلل والمراوحة وعادات الكلام والسلوك، وإعادة إعمار حماس كي تقبل بالحوار وبأصوله وبضرورة توحيد القرار الفلسطيني، وإعادة إعمار البرنامج السياسي الفلسطيني ليكون واضحًا محددًا قادرًا على مواجهة الخطط الإسرائيلية، وإعادة الإعمار المعنوي والروحي للشعب الفلسطيني، الموزّع على اليأس والانتظار والاحتجاج. كل شيء يحتاج إلى إعادة إعمار، مطلوب إعمار فتح وحماس، والقيادات الفلسطينية كل ما في حياتها بحاجة إلى إعادة إعمار[١١٨].

واللافت للنظر أن من يتحدث عن إعادة إعمار غزة بعد تدميرها هم حلفاء الكيان الصهيوني الذين زرعوه في أرض فلسطين وأمدوه بالسلاح وأرسلوا قواتهم لحصار السواحل الغزية عقب انتهاء العدوان لمنع وصول السلاح إلى الغزيين، وهي الأطراف ذاتها التي أقامت مؤتمرات إعادة إعمار في أفغانستان والعراق ولبنان وجنوب السودان. من وافقوا على الخراب وساندوا الجهة المنفذة له وأمدوها بالمال والسلاح، هم الذين أرادوا العمار. لماذا أرادوا إعادة الإعمار؟ كيف يمكن فهم سعيهم إلى إعادة إعمار البلاد التي خربوها؟ الجواب الأرجح هو تركيع وإخضاع الغزيين عبر التلويح بالجزرة بعد فشل وسيلة العصا المبرحة. وهنا يثور التساؤل: هل يحققون بجزرة الإعمار ما لم يستطيعوا تحقيقه بعصا العدوان والتخريب؟! على الأرجح، لا. وهذه الدول لها عدة أهداف، منها هدف اقتصادي إذا ما رضخ الغزيون، هو تشغيل شركاتهم في ظل الركود الاقتصادي العالمي، ولها هدف سياسي لترسيخ أقدام عملائهم. الذين بتملكهم جهود إعادة الإعمار وإنفاق الأموال لتحسين البنية التحتية وبناء البيوت وتوفير الطاقة وإصلاح الطرق والجسور يهدفون إلى إرضاخ الناس للأمر الواقع[١١٩].

وفي معرض استعراضه للجو الصعب الذي تقام فيه لقاءات الإعمار، حذر حسن حنفي من خطورة تقليص قضية فلسطين وهي قضية تحرير شعب محتل، لتصبح في نظر الرأي العام الدولي مجرد محاولة لتخفيف المعاناة الإنسانية العاجلة لشعب بلا مأوى جائع عاطل، وتصبح القضية هي تحسين حياة الفلسطينيين وإعمار القطاع وفتح المعابر، وكأنه إذا تم كل ذلك يصبح انتصارًا للشعب، كبديل عن الاستقلال. بهذا قد يعني الإعمار، من وجهة نظر حنفي، استبدالا لكسرة الخبز والمأوى بالوطن والاستقلال. وتعجب حنفي من نيل الإعمار دعمًا دوليًا من الغرب والشرق رغم التقاعس عن دعم غزة وقت العدوان عليه، منتقدًا مؤتمرات الإعمار لعدم مطالبتها أو إجبارها إسرائيل على التعويض عما سببته في غزة من دمار وقتل للأبرياء أو تحويل الآلاف إلى معوقين[١٢٠].

خاتمة:

إنه ليس إعادة إعمار. إنه إعادة إحباط، أو منع الإعمار، أو إعمار غير حقيقي، أو إعمار عدو، كلها أسماء لمعنى واحد، هو الإعمار الضار. فكما رأينا قدمت الدول المانحة وعودًا سخية بهدف إعادة إعمار غزة. ولكن السؤال الذي يثور: هل يكفي جمع المال أو التعهد به لإنجاز مهام بالغة التعقيد قبل إعادة الإعمار؟ لا شك أن رصد الأموال مسألة ضرورية لكنها غير كافية؛ إذ يلزم استكمالها بخطوات أخرى على القدر نفسه من الأهمية، لعل أبرزها وجود جهة منوطة بالإشراف على عملية إعادة الإعمار تقدم التسهيلات اللازمة للدول المانحة، حتى يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة. ومن الأهمية أيضًا توفير ضمانات تكفل عدم إقدام إسرائيل مستقبلا على ارتكاب عدوان مماثل، ناهيك عن ضرورة التعجيل بفتح المعابر، والعمل على

التوصل إلى هدنة طويلة المدى بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويبدو أن المؤتمر قد تجاهل هذه الاعتبارات الضرورية اللازمة لإتمام عملية إعادة الإعمار. فقد تم تغييب حماس عن المشاركة وهي الطرف الطبيعي للتعامل معه في هذا الملف باعتبارها تمثل السلطة الشرعية، ودونها لا يمكن للإعمار أن يتم، الأمر الذي دفع حماس إلى الاستباق بالإعلان عن رفضها ما سمته أي استثمار سياسي لإعادة إعمار غزة على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. كما حذرت في هذا الشأن من أن ما لم يحققه الاحتلال بالقوة لن نسمح بأن يحققه من أي بوابة أخرى. وبالرغم من ترحيب حماس بوعود المساعدات وبأي جهد عربي ودولي من أجل إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، إلا أنها أكدت أن تجاوز الشرعية الفلسطينية القائمة في قطاع غزة هو سير في اتجاه العنوان الخطأ، وعمل من قبيل إعاقة الإعمار. وعليه فقد دعت حماس جميع الأطراف الحريصة على مصلحة الشعب الفلسطيني إلى التعامل مع الشرعية الفلسطينية. أيضًا فإن عدم تحميل إسرائيل أدنى مسئولية عما ارتكبته من مذابح وجرائم ضد الإنسانية وما ألحقته من خراب ودمار، حيث لم يأت ذكرها مقرونًا باستحقاقات محددة مثل دفع تعويضات لضحايا العدوان، ناهيك عن عدم توافر ضمانات بعدم إقدامها مستقبلا على ارتكاب عدوان مماثل.. يضع علامة تساؤل كبيرة على مستقبل مشاريع الإعمار ومشاريع البنية التحتية التي يسعى المؤتمر إلى دعمها، وهل سيكون مصيرها مثل مصير سابقاتها، خصوصًا وأن إسرائيل لا تكترث بالمجتمع الدولي ولا يمكن ضمان عدم تدخلها أو إعاقتها لعمليات إعادة الإعمار.

كان من الأجدر أن تظل مسألة إعادة الإعمار بمنأى عن أي مزادات أو مساومات سياسية، وخلق العراقيل، وتفجر الخلافات حول من له حق التمويل والتنفيذ والإشراف. وفي جميع الأحوال فإن أموال المانحين الإقليميين والدوليين ستظل موقوفة التنفيذ إلى أن تفك إسرائيل حصارها عن غزة، وتفتح فورًا وعلى الدوام جميع المعابر دون شروط مسبقة؛ حيث إنها لا تزال تصر على ربط فتح المعابر بمسألة إطلاق الجندي شاليط، وعليه فمن المرجح أن تواجه عمليات إعادة الإعمار العديد من التحديات والعقبات من تزايد احتمالات تعثرها، خصوصًا أن إسرائيل تصر على إحكام إشرافها ورقابتها على هذه العمليات، بما في ذلك بحث السبل الممكنة الكفيلة بعدم استفادة حماس من أي مشروعات مستقبلية. كما أن إصرار المجتمع الدولي على تهميش حماس وعدم إشراكها في عمليات إعادة الإعمار قد دفعها إلى الإعلان عن خطتها الخاصة في هذا الشأن، مؤكدة اعتزامها تمويل هذه الخطة من خلال مصادرها الخاصة، الأمر الذي يفضي إلى حدوث ازدواجية أو تضارب في تنفيذ عمليات إعادة الإعمار، خاصة أن السلطة الفلسطينية قد سبق أن طرحت خطتها في هذا الشأن خلال المؤتمر الدولي، وأصرت على تمرير مساعدات الدول المانحة عبرها في الضفة الغربية. وعليه، فإن تحقيق الوفاق الفلسطيني قد أضحى ضرورة ملحة ليس فقط من أجل إنجاح عمليات إعادة بناء الأراضي الفلسطينية، بل أيضًا من أجل إقامة الدولة الفلسطينية.

إعمار غزة يجب أن يترافق ليس فقط مع إنهاء الحصار عن القطاع، بل أيضًا وأساسًا مع وقف الاستيطان ورفع الحواجز العسكرية عن القدس وفي الضفة التي يجب ربطها بريًا بالقطاع. إنهاء الانقسام الداخلي أمر ملحّ لأنه مؤذنٍ للقضية الوطنية ولا يحقق حتى لأي فريق أهدافه الفصائلية الضيقة. وإنهاء الانقسام لا يُعزّز إلا من خلال التوافق على استراتيجية عمل سياسي، لتحكم التوجه الفلسطيني لمرحلة محددة مقبلة. فالتجاذب بين خطَي التفاوض والمقاومة لن يحقق تسوية مقبولة أو نصرًا عسكريًا مؤزرًا. أما المواءمة بين الخطين في برنامج سياسي واضح ومحدد الفترة الزمنية فهي التي تُشكّل الرد الفلسطيني المناسب والفعّال لمواجهة الضغوط الوافدة من جميع الجهات الخارجية(١٢١).

هل يذهب إعمار غزة ضحية الخلافات الفلسطينية، أم أنه ليس هناك إعادة إعمار أصلا، وأن ما يحصل هو في جوهره منع للإعمار؟ واجه الفلسطينيون في غزة مرحلتين في غاية الصعوبة: مرحلة العدوان والحرب التي شنها الكيان الصهيوني، ومرحلة ما بعد العدوان. المرحلة الأولى قصيرة استغرقت ثلاثة أسابيع خلّفت دمارًا هائلا يمكن أن توصف بأنها مرحلة الجهاد الأصغر. أما المرحلة الثانية فهي ممتدة، لا تعبر عن إعادة الإعمار بقدر ما تعبر عن تعليق الإعمار بعد تجهيز الأموال وجعله مرتبطًا بالشروط السياسية نفسها التي رفضها الفلسطينيون ومن أجل ذلك شُنت الحرب ضدهم. المرحلة الثانية ليست مرحلة إعادة الإعمار بقدر ما هي مرحلة منع الإعمار. إنها مرحلة الجهاد الأكبر بالفعل. العالم يتحدث عن إعادة الإعمار، وفي واقع الأمر فإن ما يتم هو منع الإعمار(١٢٢).

للإعمار معنى آخر غير إعادة بناء ما دمرته إسرائيل ألا وهو إعمار النفوس؛ فهو الذي يكفل فتح المعابر وإنهاء الحصار. ويمكن أن يكون التعاون في إعمار غزة كوسيلة لكسر الجمود بين سلطة عباس وحكومة حماس. هناك أربعة أهداف أو مصالح عليا فلسطينية في هذه المرحلة هي: تعزيز المقاومة سياسيًا وعسكريًا، إعمار غزة وقطاعها بالسرعة الممكنة، وإنماء مرافق الحياة العامة في الضفة والقطاع والإشراف على إدارة المعابر، تحرير الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من سجون إسرائيل، وتعزيز الحياة الديمقراطية بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في مواقيتها من أجل تحويل السلطة الفلسطينية إلى قوة وازنة

ودافعة في خدمة القضية واستعادة مركزيتها في الحياة السياسية العربية والإسلامية(١٢٣).

إن الانقسام الفلسطيني والتجاذبات الداخلية قد تجعل من قضية الإعمار والمساعدات نفسها مدخلا للتدخلات الخارجية ولتآكل إضافي للقضية الوطنية وتفتيت مدمر للمشروع الوطني الفلسطيني. وعليه، فإن حل الخلافات الداخلية الفلسطينية يؤدي إلى حل الخلافات حول إعادة إعمار غزة، والعكس صحيح. غير أنه في الإطار العملي يتم توظيف هذه العملية في الصراع السياسي القائم، ولغايات تتجاوز إعادة الإعمار ومصالح الناس. وعلى الأطراف المتصارعة في الساحة الفلسطينية إخراج عملية إعادة إعمار غزة من الصراع.

الهوامش:

(١) سامية بيبرس، «إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ»، السياسة الدولية، ع١٧٦، ٢٠٠٩/٤، ص١٧٧.

(٢) ميرفت أبو جامع، «مشروع إعمار غزة بالطين بات وشيكًا: بيوت مقاومة للرصاص واستغناء تام عن مواد البناء»، الدعوة دوت نت، www.alda3wah.net/vb/showthread.php?p=26771

(٣) شيماء مصطفى وعلا عطا الله، «حماس: مساعدات الإعمار تشمل الفتحاويين»، إسلام أون لاين

http://www.islamonline.net/servlet/Satellitec=ArticleA_C&cid=1232976489358&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٤) انظر: كارم الغرابلي، «مؤتمر إعمار غزة الفخ الدولي لحماس»، إخوان أون لاين، ٢٠٠٩/٠٣/٠٢، http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=45934&SecID=230. "تحديات أمام إعادة إعمار غزة"، http://www.sis.gov.eg/VR/gazareconstruction/.html/artical012.htm

(٥) «خبراء يحذرون من استخدام ورقة الإعمار لإضعاف المقاومة»، إخوان أون لاين، ٢٠٠٩،

http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=44603&SecID=230

(٦) د. علي السلمي، «إعادة إعمار غزة وسلبيات التجربة في العراق وأفغانستان»،

http://www.democraticfront.org/index.phpoption=com_content&task=view&id=1210&Itemid=129

(٧) عصام نعمان، «من حرب غزة الساخنة إلى حرب إعمارها الباردة»، الخليج، ٢٠٠٩/٠١/٢٤،

http://www.alkhaleej.ae/portal/af2237b0-6bc7-4cba-8cdc-259065977a4c.aspx

(٨) هيكل: «المرحلة المقبلة تشهد محاولة تصفية حماس بسلاح إعمار غزة»، ٢٣ يناير ٢٠٠٩،

http://www.atiaaf.com/vb/showthread.php?t=3585

(٩) جاءت الحرب على غزة والوضع العربي والإقليمي في حالة تجاذب حاد بين معسكر يوصف بالاعتدال، نسبة إلى مواقفه من السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ودعمه خيار المفاوضات مع إسرائيل كخيار استراتيجي، وبين معسكر آخر يشار إليه بمعسكر المقاومة أو الممانعة، نسبة إلى موقفه المعارض للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ودعمه خيار المقاومة في مواجهة الاحتلال بصيغته الأمريكية والإسرائيلية. جميل هلال، «بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى بنية سياسية جديدة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٧٧، شتاء ٢٠٠٩، ص ٣٩.

(١٠) إبراهيم علي، «إعمار غزة واجب العرب الذي لم يتأخر»، محيط.

http://www.moheet.com/show_files.aspxfid=217630

(١١) خليفة جاب الله، «الأموال العربية العمود الفقرى لمشروع الإعمار ومؤتمر شرم الشيخ ينتظر المزيد»، المصري اليوم، ٢/ ٣/ ٢٠٠٩، http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=201049

(١٢) إنشاء صندوق خليجي يتولى الإشراف على مشروعات إعمار غزة

http://www.vb.foxarab.com/t10461.html

(١٣) خليفة جاب الله، «الأموال العربية العمود الفقرى لمشروع الإعمار ومؤتمر شرم الشيخ ينتظر المزيد»، المصري اليوم، مصدر سابق.

(١٤) «الولايات المتحدة ستتبرع بـ٩٠٠ مليون دولار أمريكي للمساعدة على إعادة إعمار غزة»، ٢٠٠٩/٢/٢٤، http://arabic.cri.cn/361/2009/02/24/181s112144.htm

(١٥) سامية بيبرس، «إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ»، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٧٧.

(١٦) المصدر السابق نفسه، ص١٧٨-١٧٩.

(١٧) ياسر أبو هين، «دعوات لوضع خطة إعمار غزة في سياقها الوطني والتنموي»، إنسان أون لاين، غزة، ٢٠٠٩/٥/٢٧

http://www.insanonline.net/news_details.php?id=8087

(١٨) نضال المغربي، «مصر تقترح لجنة مشتركة لإعمار غزة تمهيدًا لتشكيل حكومة وحدة»، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٩/٤/١١.

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2009\04\0411\10x99.htm&storytitle=ff

مصر٪٢٠تقترح٪٢٠الجنة٪٢٠مشتركة٪٢٠لإعمار٪٢٠غزة٪٢٠تمهيدا٪٢٠ل ت شكيل٪٢٠حكومة٪٢٠وحدة

fff&storytitleb=&storytitlec=

(١٩) «تحديات أمام إعادة إعمار غزة»، مصدر سابق.

(٢٠) سامية بيبرس، «إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ»، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٧٦.

(٢١) المصدر السابق نفسه، ص١٧٨ .

(٢٢) السابق نفسه، ص١٧٨-١٧٩.

(٢٣) خالد البرديسي، «قانونيون: إسرائيل ملزمة بكلفة إعادة إعمار غزة»، إسلام أون لاين

http://www.islamonline.net/servlet/Satellitec=ArticleA_C&cid=1232171607146&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(٢٤) عبد الباري عطوان، «إعمار غزة كسلاح سياسي»، ٢٠٠٩/٠٣/٠٢، جريدة القدس العربي

http://www.rewity.com/vb/showthread.phpt=50580

(٢٥) سعيد رأفت، «غزة: الحرب الكاشفة والمحاور الزائفة»، شؤون عربية، ع ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص ٨.

(٢٦) «تحديات أمام إعادة إعمار غزة»، مصدر سابق.

(٢٧) سامية بيبرس، «إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ»، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٧٨.

(٢٨) جمعة حمد الله، «مصر نجحت فى جمع التمويل لإعمار غزة والرئيس تدخل شخصيًا لضمان مشاركة قادة الغرب»، ٥/ ٣/ ٢٠٠٩

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=201519

(٢٩) المصدر السابق نفسه.

(٣٠) سامية بيبرس، «إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ»، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٧٦.

(٣١) انظر: موسى بن مروي، «رصدت مليارًا و٦٤٦ مليون دولار لإعادة إعمار غزة»، ٢ مارس ٢٠٠٩م، جريدة الوطن، ع٣٠٧٦،

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3076&id=92543

أيمن الحماد، «دول التعاون تكشف عن برنامج لإعادة إعمار غزة من ٣ نقاط»، جريدة الرياض، ع١٤٨٥٤، ٢٣ فبراير٢٠٠٩

http://www.alriyadh.com/article411751.html

(٣٢) سامية بيبرس، «إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ»، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٧٩.

(٣٣) وليد عوض، «حماس تشكك في نوايا واهداف مؤتمر إعمار غزة وتعتبره ابتزازًا لها وتطالب بالإشراف على إعادة الإعمار»، القدس العربي، ٢٠٠٩/٢/٣.

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2009\03\0303\02x98.htm&storytitle=ff

حماس٪٢٠تشكك٪٢٠في٪٢٠نوايا٪٢٠واهداف٪٢٠مؤتمر٪٢٠اعمار٪٢٠غ زة٪٢٠وتعتبره٪٢٠ابتزازا٪٢٠لها٪٢٠وتطالب٪٢٠بالإشراف٪٢٠على ٪٢٠إعادة٪٢٠الإعمار=fff&storytitleb=&storytitlec

(٣٤) كارم الغرابلي، «مؤتمر إعمار غزة الفخ الدولي لحماس»، إخوان أون لاين، مصدر سابق.

(٣٥) المصدر السابق نفسه.

(٣٦) وليد عوض، «حماس تشكك في نوايا واهداف مؤتمر إعمار غزة وتعتبره ابتزازا لها وتطالب بالإشراف على إعادة الإعمار»، القدس العربي، مصدر سابق.

(٣٧) المصدر السابق نفسه.

(٣٨) السابق نفسه.

(٣٩) «مؤتمر إعادة إعمار غزة رخصة للقتل والتدمير»، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٩/٣/١١.

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2009\03\03-11\10g69.htm&storytitle=ff

مؤتمر٪٢٠إعادة٪٢٠إعمار٪٢٠غزة..٪٢٠رخصة٪٢٠للقتل٪٢٠والتدمير

fff&storytitleb=&storytitlec

(٤٠) المصدر السابق نفسه.

(٤١) كارم الغرابلي، «مؤتمر إعمار غزة الفخ الدولي لحماس»، إخوان أون لاين، مصدر سابق.

(٤٢) إياد السراج وآخرون، «قيادات المجتمع المدني والخاص تشكل لجنة تحضيرية لمتابعة إعمار غزة»، مؤسسة «بال ثينك» للدراسات الإستراتيجية.

http://www.palthink.org/ar/news/37.html

(٤٣) المصدر السابق نفسه.

(٤٤) «تحديات أمام إعادة إعمار غزة»، مصدر سابق.

(٤٥) ياسر أبو هين، «دعوات لوضع خطة إعمار غزة في سياقها الوطني والتنموي»، إنسان أون لاين، مصدر سابق.

(٤٦) المصدر السابق نفسه.

(٤٧) السابق نفسه.

(٤٨) نفسه.

(٤٩) نفسه.

(٥٠) نفسه.

(٥١) «النقابات المهنية الأردنية تنظم حملة لإعمار غزة باسم: سنعيدها أجمل وأقوى»، صحيفة القدس العربي،١٦/٣/٢٠٠٩

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2009\03\0316\15x84.htm&storytitle=ff

النقابات٪٢٠المهنية٪٢٠الأردنية٪٢٠تنظم٪٢٠حملة٪٢٠لإعمار٪٢٠غزة٪٢٠بإسم٪٢٠'سنعيدها٪٢٠أجمل٪٢٠وأقوى'

fff&storytitleb=&storytitlec=

(٥٢) «ثمانية مشاريع لإعمار غزة في الإسكندرية»، إخوان أون لاين، ٢٢/١/٢٠٠٩،

http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=44575&SecID=230

(٥٣) هند محسن، «إعمار غزة معركة يخوضها المهندسون»، إخوان أون لاين، ٨/٢/٢٠٠٩،

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=45172&SecID=451

(٥٤) «منازل خشبية ابتكار مصري لإعادة إعمار غزةّ»

http://www.supergate.ps/tdet.php?id=1353

(٥٥) ميرفت أبو جامع، «مشروع إعمار غزة بالطين بات وشيكًا: بيوت مقاومة للرصاص واستغناء تام عن مواد البناء»، الدعوة دوت نت، مصدر سابق.

(٥٦) كارم الغرابلي، «مؤتمر إعمار غزة الفخ الدولي لحماس»، إخوان أون لاين، مصدر سابق.

(٥٧) مؤتمر الهيئة العربية الدولية لإعمار غزة الأول يموّل كل مشاريعها»، مجلة العودة،

http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=23&MenuID=75

(٥٨) «مؤتمر إسطنبول لإعادة إعمار غزة: فتوى للقرضاوي تعتبر سهم إعمار القطاع زكاة»،

http://www.amlalommah.net/aml-6128.html

(٥٩) حسن محمود، «إعمار غزة معركة الشعوب بعد العدوان»، إخوان أون لاين، ٢٥/١/٢٠٠٩،

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?Page=1&ArtID=44681&SecID=270

(٦٠) سعد عبد المجيد، «إسطنبول تستعد لمؤتمر إعادة إعمار غزة: المؤتمر الصحفي للتعريف بمؤتمر إعمار غزة»، إخوان أون لاين، ١٠/٦/٢٠٠٩،

http://ikhwanonline.com

Article.asp?ArtID=50143&SecID=230

(٦١) ياسر أبو هين، «دعوات لوضع خطة إعمار غزة في سياقها الوطني والتنموي»، إنسان أون لاين، مصدر سابق.

(٦٢) شيماء مصطفى وعلا عطا الله، «حماس: مساعدات الإعمار تشمل الفتحاويين»، إسلام أون لاين، مصدر سابق.

(٦٣) سعيد رأفت، «غزة: الحرب الكاشفة والمحاور الزائفة»، شؤون عربية، مصدر سابق، ص٦.

(٦٤) محمد يوسف، «إعمار غزة محاولة ابتزاز المقاومة»، إخوان أون لاين، ٢٨/١/٢٠٠٩،

http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=44787&SecID=230

(٦٥) عصام نعمان، «من حرب غزة الساخنة إلى حرب إعمارها الباردة»، الخليج، مصدر سابق.

(٦٦) علي الجرباوي، «إعادة إعمار غزة والصراع بين فتح وحماس»، ١٢/٣/٢٠٠٩،

http://www.arabs48.com/display.xcid=7&sid=25&id=61320

(٦٧) خليفة جاب الله، «الأموال العربية العمود الفقرى لمشروع الإعمار ومؤتمر شرم الشيخ ينتظر المزيد»، المصري اليوم، مصدر سابق.

(٦٨) محمد يوسف، «إعمار غزة محاولة ابتزاز المقاومة»، إخوان أون لاين، ٢٨/١/٢٠٠٩،

http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=44787&SecID=230

(٦٩) شيماء مصطفى وعلا عطا الله، «حماس: مساعدات الإعمار تشمل الفتحاويين»، إسلام أون لاين، مصدر سابق.

(٧٠) عصام نعمان، «من حرب غزة الساخنة إلى حرب إعمارها الباردة»، الخليج، مصدر سابق.

(٧١) كارم الغرابلي، «إعمار غزة ملف الساعة في مرمى الخلافات»، مصدر سابق.

(٧٢) مليون جنيه استرليني من بريطانيا لإعادة إعمار غزة»، ١ مارس ٢٠٠٩، البشاير

http://www.elbashayer.com/?page=viewn&nid=40741

(٧٣) انظر: «كي مون يدعو إسرائيل إلى تسهيل إعادة إعمار غزة»

http://www.al-khayma.com/politics/bankimoon_calls_israel_facilities_reconstruction_gaza_291009.htm

– «قادة العالم يبحثون في شرم الشيخ إعمار غزة وجهود السلام»، ٢٠٠٩/٣/١،

http://www.almotamar.net/news/67887.htm

(٧٤) إيمان محمد، «من يتولى إعمار غزة معركة سياسية أخرى بينما لم تفكر دولة عربية واحدة في مطالبة إسرائيل بتحمل كلفة الدمار الذي أحدثته»، إسلام أون لاين

http://www.islamonline.net/servlet/Satellitec=ArticleA_C&cid=1232171545629&

pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٧٥) عمر شعبان، «إعادة إعمار غزة: بين التجاذب السياسي والاحتياجات الإنسانية»، أخبار الوسط،

http://www.alwasatnews.com/2365/news/read/39299/1.html

(٧٦) كارم الغرابلي، «مؤتمر إعمار غزة الفخ الدولي لحماس»، إخوان أون لاين، مصدر سابق.

(٧٧) الفلسطينيون قلقون على إعادة إعمار قطاع غزة بعد تعثر مفاوضات صفقة شاليط بين حماس وإسرائيل»، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٩/٣/٢١.

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2009\03\03-

21\20x96.htm&storytitle=ff

الفلسطينيون٪٢٠قلقون٪٢٠على٪٢٠اعادة٪٢٠اعمار٪٢٠قطاع٪٢٠غزة٪٢٠بعد٪٢٠تعثر٪٢٠مفاوضات٪٢٠صفقة٪٢٠شليط٪٢٠بين٪٢٠حماس٪٢٠واسرائيلf

ff&storytitleb=&storytitlec=

(٧٨) بدر الدين حسن القربي، «مساعدات إعمار غزة والاختلاف عليها»، العربية

http://www.alarabiya.net/views/2009/01/23/64816.html

(٧٩) فاطمة شعبان، «هل يذهب إعمار غزة ضحية الخلافات الفلسطينية؟»، جريدة الوطن، ٢٠٠٩/٣/١٩، ع٣٠٩٣،

http://www.alwatan.com.sa/NEWS/writerdetail.asp?issueno=3093&id=9989&Rname=89

(٨٠) عمر شعبان، «إعادة إعمار غزة: بين التجاذب السياسي والاحتياجات الإنسانية»، أخبار الوسط، مصدر سابق.

(٨١) ماجد كيالي، «معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية بين خضوع المفاوضين وجموح المقاومين»، شؤون عربية، ع١٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص٩٧– ص ٩٨.

(٨٢) ماجد كيالي، « جهود المصالحة الفلسطينية بين التراجع والمراوحة في المكان»، شؤون عربية، ع ١٣٩، خريف ٢٠٠٩، ص ١٧–١٩.

(٨٣) محمد يوسف، «إعمار غزة محاولة ابتزاز المقاومة»، إخوان أون لاين، ٢٠٠٩/٠١/٢٨،

http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=44787&SecID=230

(٨٤) عمر شعبان، «إعادة إعمار غزة: بين التجاذب السياسي والاحتياجات الإنسانية»، أخبار الوسط، مصدر سابق.

(٨٥) الفلسطينيون قلقون على إعادة إعمار قطاع غزة بعد تعثر مفاوضات صفقة شاليط بين حماس وإسرائيل»، صحيفة القدس العربي، مصدر سابق.

(٨٦) «إعمار غزة يفرض ثمنًا سياسيًا باهظًا على مختلف الأطراف»، العربية، ٢٠٠٩/٣/١،

http://www.alarabiya.net/articles/2009/03/01/67478.html

(٨٧) ميرفت أبو جامع، «مشروع إعمار غزة بالطين بات وشيكا..»، الدعوة دوت نت، مصدر سابق.

(٨٨) «إعادة إعمار غزة ودعم موازنة السلطة»، ٢٠٠٩/٢/١٥.

http://www.trt.net.tr/International/newsDetail.aspx?HaberKodu=d30fc913-dd49-4cab-8aa5-8bc66f7b62e2

(٨٩) جدعون ليفي، «سلاح يوم الدين»، ٢٠٠٩/١١/٦،

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2009\11\11-

06\05e16.htm&storytitle=ffسلاح٪٢٠يوم٪٢٠الدينfff

&storytitleb= جدعون٪٢٠ليفي storytitlec=

(٩٠) عصام نعمان، «من حرب غزة الساخنة إلى حرب إعمارها الباردة»، الخليج، مصدر سابق.

(٩١) عمر شعبان، «إعادة إعمار غزة: بين التجاذب السياسي والاحتياجات الإنسانية»، أخبار الوسط، مصدر سابق.

(٩٢) نقولا ناصر، «إعمار غزة يدخل دهاليز المساومات السياسية»، ١/١،

http://www.alkhaleej.ae/portal/54312259-e529-4b41-8d3a

-477d393cc9bd.aspx.

(٩٣) جيهان فوزى، «أزمة المصالحة بين تقرير جولدستون والاعتراض على بنودها»، المصري اليوم، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩،

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=229383

(٩٤) المصدر السابق نفسه.

(٩٥) الفلسطينيون قلقون على إعادة إعمار قطاع غزة بعد تعثر مفاوضات صفقة شاليط بين حماس وإسرائيل»، صحيفة القدس العربي، مصدر سابق.

(٩٦) عصام نعمان، «من حرب غزة الساخنة إلى حرب إعمارها الباردة»، الخليج، مصدر سابق.

(٩٧) «المؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة: فتح المعابر، رفع الحصار، ٤ مليارات و٤٨١ مليون دولار لإعادة الإعمار»، جريدة العروبة، ٣-٣-٢٠٠٩،

http://ouruba.alwehda.gov.sy/__archives.asp?FileName=40076538620090302235307

(٩٨) «أمريكا تعتبر إعمار غزة فرصة لدعم عباس وإضعاف حماس»، ٢٠٠٩/١/١٤، الجزيرة دوت نت

http://www.aljazeera.net/news/archive/archiveArchiveId=1166614

(٩٩) نقولا ناصر، «إعمار غزّة آلية جديدة لحصارها»، موقع أجراس العودة،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=2888&table=articles

(١٠٠) «إعمار غزة يفرض ثمنًا سياسيًا باهظًا على مختلف الأطراف»، العربية، ٢٠٠٩/٣/١،

http://www.alarabiya.net/articles/2009/03/01/67478.html

(١٠١) بان كي مون، «إعادة إعمار غزة وعملية السلام»، المصري اليوم، ٢/ ٣/ ٢٠٠٩،

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=201047

(١٠٢) «بان كي مون يندد بعرقلة إسرائيل عملية إعادة إعمار غزة»، ٢٠٠٩/١٠/٢٩،

http://_default_/index.php?d=13&id=53668

(١٠٣) أبو الغيط: مؤتمر إعمار غزة جمع ٥,٢ مليارات دولار»،

http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/3/2/gaza.sharmindex.html

(١٠٤) نقولا ناصر، «إعمار غزة يدخل دهاليز المساومات السياسية»، الخليج، مصدر سابق.

(١٠٥) قادة العالم يبحثون في شرم الشيخ إعمار غزة وجهود السلام»، ٢٠٠٩/٣/١،

http://www.almotamar.net/news/67887.htm

(١٠٦) نقولا ناصر، «إعمار غزة يدخل دهاليز المساومات السياسية»، الخليج، مصدر سابق.

(١٠٧) المصدر السابق نفسه.

(١٠٨) السابق نفسه.

(١٠٩) نفسه.

(١١٠) نفسه.

(١١١) إيمان محمد، «من يتولى إعمار غزة معركة سياسية أخرى بينما لم تفكر دولة عربية واحدة في مطالبة إسرائيل بتحمل كلفة الدمار الذي أحدثته»، إسلام أون لاين

http://www.islamonline.net/servlet/Satellitec=ArticleA_C&cid=1232171545629&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(١١٢) «مؤتمر إعادة إعمار غزة رخصة للقتل والتدمير»، مصدر سابق.

(١١٣) نقولا ناصر، «إعمار غزة يدخل دهاليز المساومات السياسية»، الخليج، مصدر سابق.

(١١٤) عبد الباري عطوان، «إعمار غزة كسلاح سياسي»، ٢٠٠٩/٠٣/٠٢، جريدة القدس العربي، مصدر سابق.

(١١٥) إياد السراج وآخرون، «قيادات المجتمع المدني والخاص تشكل لجنة تحضيرية لمتابعة إعمار غزة»، مؤسسة «بال ثينك» للدراسات الإستراتيجية، مصدر سابق.

(١١٦) عمر شعبان، «إعادة إعمار غزة: بين التجاذب السياسي والاحتياجات الإنسانية»، أخبار الوسط، مصدر سابق.

(١١٧) جميل هلال، « بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى بنية سياسية جديدة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٧٧٢، شتاء ٢٠٠٩، ص ٣٩.

(١١٨) د. فيصل دراج، «إعادة إعمار غزة أم ترميم المشروع الفلسطيني كله»، ٢٠٠٩/١٢/١٣.

http://www.awan.com/pages/oped/174452

(١١٩) عبد الله المقداد، «إعادة إعمار غزة بوابة واسعة أمام الغرب لتخريبها»، مجلة صدى الجهاد، ع٣٤،

http://alflojaweb.com/vb/showthread.php?t=64848

(١٢٠) د. حسن حنفي، «إعمار غزة بأي معنى»،

http://www.arabrenewal.org/articles/24189/1/AUaCN-UOE-EAi-aUai/OYIE1.html

(١٢١) علي الجرباوي، «إعادة إعمار غزة والصراع بين فتح وحماس»، مصدر سابق.

(١٢٢) فاطمة شعبان، «هل يذهب إعمار غزة ضحية الخلافات الفلسطينية؟»، جريدة الوطن، ٢٠٠٩/٣/١٩، ع٣٠٩٣،

http://www.alwatan.com.sa/NEWS/writerdetail.asp?issueno=3093&id=9989&Rname=89

(١٢٣) عصام نعمان، «من حرب غزة الساخنة إلى حرب إعمارها الباردة»، الخليج، مصدر سابق.